مجلة العلوم العربية والإنسانية | E-ISSN : 1658-9602 |
جامعة القصيم، المجلد الالكتروني (١)، العدد (٤)، ص ١٣٩٥-١٤٦٥، (شوال ١٤٤٤ هـ/ أبريل ٢٠٢٣) المجلد العام (١٦)

أثر التصغير في نحو العربية وصرفها

د.إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم المطرودي
أستاذ النحو والصرف المشارك/ قسم النحو والصرف وفقه اللغة/ كلية اللغة العربية/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
(قدم للنشر في ١٤٤٤/٥/١٨ هـ وقبل للنشر في ١٤٤٤/٦/٢٨ هـ ونشر في ١٤٤٤/١٠/١هـ)

ملخّص البحث:
التصغير في العربية: ضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ساكنة ثالثة، اختصّه علماء العربية في مؤلفاتهم بباب مستقل، يُخبرون المتعلمَ عنه، ويكشفون لهم أساليب العرب فيه، ويُوضّحون لهم طرائق تطبيقه على مختلف الأسماء، فيُحدثونهم عن تصغير الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، ويُبينون لهم عمّا يجري على المصغر من أحداث غير ما استقرّ في مفهومه، وعُرف به، واشتهر أمره معه.

التصغير الذي كانت هذه حاله، كان له آثار نحوية وصرفية، فرّقها النحويون في أبواب النحو والصرف، فكان منها نقلُ المبني إلى الإعراب، وإبطالُ عمل العامل، وجمعُ ما لا يُجمع سلامة عليها، وردّ الحرف إلى أصله، وإرجاع المحذوف، وتسلّح به النحويون، وجعلوه حجة من حججهم في الخلاف، فانتدبتُ نفسي إلى جمع هذا المتفرق، وإخراجه لشُداة العربية، حتى يسهل عليهم تصورُ أثر التصغير في نحو العربية وصرفها.

الكلمات المفتاحية: العربية، القواعد، الرد، الأصل، الاحتجاج.

The Effect of Diminution in The Arabic Grammar and Morpholog

Ibrahim bin Sulaiman bin Ibrahim Al-Matroudi
Assistant Professor of Grammar and Morphology
Department of Grammar and Morphology and Science of Language
College of Arabic Language Imam Mohammed bin Saud Islamic University
Received on 18-5-1444 AH Accepted on 28-6-1444AH Published on 1-10-1444 AH

Abstract:

Diminution in Arabic: the Dhamma of the first, and the Alfateha of the second, and the addition of a third Yaa sakenah, the Arabic scholars singled it out in their books in a separate chapter, telling the learner about it, and revealing to them the methods of the Arabs in it, and explaining to them the methods of applying it to various nouns, so they talked to them about the diminution of Double, triple, quadrable, and quintuple nouns, and explained about what is happening to the diminutive noun of events other than what has been settled upon of its concept.

The diminution, in its state had grammatical and morphological effects, which the grammarians separated in the chapters of grammar and morphology, among them was the transfer of the Mabni to the syntax, the invalidation of the work of the worker, the collection of what does not collect, the return of the letter to its origin, and the return of the deleted; the grammarians armed with it, And they made it one of their arguments in the dispute, so I assigned myself to collect the dispersed, and bring it out to the experts of Arabic, so that it would be easier for them to imagine the role of diminutiveness in Arabic and its impact on it.

Key words: Arabic, Principles, The return, Origin, Argument.

المقدمة

لم يكن الرعيل الأول من نحاة العربية، ولعل هذا مظهر من مظاهر التعليم، مُتجهين إلى جمع قضايا العلم النحوي خارج فكرة العامل، وبعيدا عنها، لقد استأثرت هذه الفكرة بأذهان أئمتنا الأولين، فألّفوا الكتب، ودوّنوا الدواوين، وكان ناظمها، والقائم على فقراتها ومسائلها، العاملَ وقضاياه، ومن عادة الأفكار المهيمنة أن تجمع ما تُعنى به وتتجه إليه، تُقرّبه وتُجلّي عنه، وهي إذ تفعل هذا بهذه؛ فإنّها تُفرّق غيرها وتُشتته، وهكذا كانت حال التصغير وأثره في نحو العربية وصرفها، تفرّقت مسائله، وتباعدت أفراده، حين ضُمّت في أعطاف العامل النحوي، وانضوت تحت تقسيماته، فكان بعضها في المبني، وبعض آخر في أبواب النيابة، وطائفة في العوامل، ومثلها في ما لا ينصرف وباب التصغير، وهذه الحال التي قادت إليها سيطرة فكرة العامل على علمائنا فتح الله تعالى بها لأمثالي مجال البحث والجمع والتصنيف، فكان هذا البحث الذي أضع اليوم بين يديك أيها القارئ مقدمته، وأسأل الله تعالى التيسير فيه.

راودتني هذه الفكرة منذ زمن غير بعيد، انجذبت إليها حينا وتباعدتُ حينا، ودعاني إليها أمران؛ الأول أنّني ظننت نفسي حين أقوم بها أُساهم في تبيان دور التصغير في لسان العربي الفصيح، وأجمع للباحثين مظاهر ذلك الدور، وأكفيهم تجشم التقاطه من مظانه واصطيادها فيها.

وثاني الأمرين أنني حسبتُ نفسي، ولعلي كذلك إن شاء الله، أُشارك المؤسسين في إتمام البناء وإبراز وجوهه الخفيّة التي قضت أحوال الزمان واتجاهات العلم قديما أن يُكتب الصدرُ لغيرها، ويكون حظها هي التفرّق في الأبواب النحوية والصرفية

والتوزع فيها، وذاك هدف يسعى إليه البحث العلمي، ويقصده الباحثون، فيجمعون المتفرّق، ويقرنون بين المتباعد، حتى يسهل دركه، ويقرب أخذه، وتبين حاله.

ولهذه الغاية بنيتُ بحثي على تمهيد ومبحثين وخاتمة جمعتُ فيها ما انتهت بي دروب البحث إليه، كان في التمهيد مسألتان؛ الأولى: التصغير أم التحقير؟ والثانية: رد الأشياء بالتصغير إلى أصولها وعدم ردها.

وقام المبحثان على أثر التصغير، الأول على أثره في النحو، والثاني على أثره في التصريف، وكان منهجي في البحث قائما على ركنين؛ الأول: استقراء ما بلغته طاقتي من أفراد بحثي وجزئياته من مصادر النحو، والثاني: وصف هذه الأفراد والجزئيات ودراستها حسب طرائق النحويين ومصطلحاتهم، ولم يخل البحث مما يرجع إلى استنتاجي ونظري.

واللهَ أسألُ أن يكتب لعملي فيه أجرا ونفعا وقبولا؛ فملكوت السموات والأرض بين يديه، والأمر كله إليه.

التمهيد

أولا : التصغير أم التحقير؟

قد يختلف النحويون في استعمال مصطلحين لمفهوم واحد، يأخذ هذا بذاك وذاك بهذا، ولا يجد المرء في نفسه غرابة ولا ريبة من هذا وأشباهه، خاصة متى كان هؤلاء النحويون أهل عصور مختلفة أو أرباب مذاهب متنوعة، ولكن أن يجري على يد نحوي واحد استعمال مصطلحين لمعنى واحد، ويكون حديثه عن مفهومٍ بلفظين مختلفين ؛ فذاك يُثير بعض غرابة ويبعث بعض عجب، وكذلك كان نصيب هذين المصطلحين اللذين عُنوِنت بهما الفقرة الأولى من التمهيد.

لقد استعمل سيبويه هذين المصطلحين في كتابه، وكذلك كان صنيع المبرد وابن السراج، فترادف في كتبهم المصطلحان، وهم مؤسسو الدرس النحوي، فكان مما قاله الأول: " وإذا سمّيت رجلا بـ(تفاعُل) نحو: تضارُب، ثم حقّرته، فقلت: تُضَيرب لم تصرفه ؛ لأنه يصير بمنزلة (تغلب)، ويخرج إلى ما لا ينصرف، كما تخرج (هند) في التحقير إذا قلت: هُنَيدة إلى ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات"[(١)].

وفي المصطلح الثاني قال: " فالتصغير والجمع من وادٍ واحد"[(٢)].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٠٠ ويمكن الرجوع أيضا إلى المقتضب: ٢/ ١٦٠ و٢٤٩ والأصول: ١/ ٤٢٤ و٢/ ٨٨ وفي هذه المصادر نماذج أخرى كثيرة فقد ورد مصطلح (التحقير) في هذه الكتب الثلاثة تسعا وستين مرة، كان نصيب الكتاب منها ثماني وأربعين، والمقتضب ثماني، والأصول ثلاث عشرة، و وهو حصر تقريبي وليس يقينيا.

(٢) السابق: ٣/ ٤١٧ ولمزيد من ذلك يُرجع إلى المقتضب: ١/ ٤٢ و٦١ والأصول: ١/ ٤٣ و٣/ ٣١ وثمت مواضع كثيرة أخرى فقد استُعمل مصطلح (التصغير) فيها إحدى وتسعين مرة، كان نصيب الكتاب منها خمسا وعشرين، والمقتضب تسعا وثلاثين، والأصول سبعا وعشرين، وهو حصر تقريبي وليس يقينيا.

ولم يبنْ لي وجه الجمع بين هذين المصطلحين، مع ما يُوحي به ثانيهما، وهو التحقير، من اقتصار هذا الباب على تحقير ما تُجرى عليه أحكامه، وذاك معنى ليس المصطلح الثاني مقتصرا عليه في دلالته، وحسبي قول السيرافي فيه "واعلم أن التصغير ما يُزاد فيه يدل على صفته في القلة والصغر والقرب والتحقير"(١) فالتحقير معنى من معانيه، وليس يصلح في رأيي أن يُوضع مصطلح (التحقير) مكان (التصغير) في حديث السيرافي هذا، فيصبح دالا على القلة والصغر والقرب، ولعلي لم أنتجع بهذا القول أرضا جدباء، ومرتقى صعبا.

وهذه المعاني التي أشار إليها السيرافي (القلة، والصغر، والقرب، والتحقير) في حديثه الآنف تُعدّ من آثار التصغير فيما دخل عليه ومن مقاصده فيه ومعانيه، بيد أنّها آثار راجعة إلى الدلالة والمعنى، وليست براجعة إلى النحو والتصريف، الذي نهد الباحث إليهما جمعا ودرسا.

ومما يحسن ذكره، والمرور به، والبحث حول أثر التصغير، وله أيضا علاقة وشيجة بما تقدم؛ أن التعظيم من آثاره ومعانيه التي كان للنحويين فيها، حسب حديث السِّيرافي، خلاف، فقد أشار في شرحه كتابَ سيبويهِ أنّ "بعض النحويين قال: قد يكون التصغير لتعظيم الأمر..." ولكنه رفض ذلك من رأيهم، واعتقبه قائلا: "وليس الأمر كما ظنوا فيما احتجوا به"(٢) وعلى مذهبه جرى مِن بعدِه الرضي(٣)، وعلى رأي هذين العلمين يخرج التعظيم من أن يكون أثرا من آثار التصغير الدلالية في الألفاظ.

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٦٤.

(٢) السابق: ٤/ ١٦٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٩١ وما بعدها وفيه" وقيل: يجيء التصغير للتعظيم... ورُدّ ..." ثم قال:" واستُدل أيضا بقوله... ورُدّ..".

ثانيا: رد الأشياء بالتصغير إلى أصولها وعدم ردّها.

مشهورة في الدرس النحوي مقولة "التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها" ويرجع إليها معظم أثر التصغير في النحو والصرف، وأول ذكر لها بهذه العبارة وقفتُ عليه عند الورّاق الذي قال: " التأنيث في التصغير لأن الاسم المؤنث حقه أن يكون لفظه زائداً على لفظ المذكر بعلامة ينفصل بها والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها"[١].

وبعده بقرنين تقريبا أوردها أبو البركات الأنباري في كتابيه، قائلا في أحدهما: " لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها؛ ألا ترى أنهم قالوا في تصغير (باب): بويب، وفي تصغير (ناب): نييب"[٢].

وهذه القضية، التي صاغها النحويان بهذه الجملة والإطلاق، لم يسبقهما إليها أحد، ولعل هذا يستثير سؤالا كهذا: لماذا لم يفطن سيبويه والمبرد وابن السراج مثلا لها، مع أنهم جميعا أشاروا إلى أن الأصول تعود بالتصغير، فقال سيبويه: " اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقرته رددته إلى أصله"[٣] وقال المبرد: " وعويم في تصغير (عام) وإنما صغرته بالواو دون الياء؛ لأن ألفه منقلبة من واو، يدلك على ذلك أعوام ... وكذلك كل ما كان مثله يُردّ في التصغير إلى أصله"[٤] وقال آخر الثلاثة: " حق هذا الاسم إذا صُغّر أن يُردّ إلى أصله، فإن كانت الألف منقلبة من واو رُدت الواو،

---

(١) علل النحو: ٤٨٠ وأبو الحسن الورّاق كانت وفاته (٣٨١هـ).

(٢) أسرار العربية: ١٨٥ ويُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٣ و٢/ ٦٧٣ فالموضع الأول حين حديث عن أصل (اسم)، والموضع الثاني حين نقاشه أن ألف اسم الإشارة (ذا) وياء الموصول (الذي) أصليّتان، ولفظ العبارة واحد:" لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها".

(٣) الكتاب: ٣/ ٤٤٩ .

(٤) المقتضب: ٢/ ٢٧٥.

وإن كانت منقلبة من ياء رُدت الياء، تقول في (ناب): نُيَيب، والناب من الإبل كذلك؛ لأنك تقول: أنياب، وتقول في (بيت): بُيَيت، وفي (شيخ): شُيَيخ. هذا الأحسن، ومنهم من يكسر الأول فيقول: شِييخ وبييت"[(١)]؟

الذي يميل بي الرأي إليه؛ أنّ الأئمة الأولين كانوا أدرى، وعبارة الأدرى أدقّ وأوفى، فالذي جعلهم ينأون عن صوغ القضية بتلك العبارة المطلقة؛ أنّهم وجدوا، بل ذكروا ذلك في كتبهم، أن التصغير لا يردّ الأصول دوما وأبدا، فهناك في العربية مواطن، لم يكن للتصغير فيها أن يُعيد الشيء إلى أصله، ولا أن يرده إلى مبدئه، وبهذا يظهر لي أنّ ما جرى عليه الأولون أسدّ وأدق، وأنّ عبارة مَنْ بعدهم تُوقع المتعلمَ في أمر لا يُصدّقه واقعُ التصغير في العربية ولا يشهد به حالُه العامة.

إن المتقدمين الذين وقفوا على مسائلَ لم تَعُدْ بالتصغير أشياؤها إلى أصولها، فقال قائلهم في (باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها): " وذلك إذا كانت أبدالا من الواوات والياءات التي هي عينات. فمن ذلك: قائل، وقائم، وبائع، تقول: قُوَيئم، وبويئع، فليست هذه العينات بمنزلة التي هنّ لامات"[(٢)] وقال ابن السراج، وما ذكره في كتاب سيبويه أيضا غير أنّي سُقته منه لتنويع الكتب، :" السادس ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه: وذلك من قبلِ أنّ ما بقي منه لا يخرج عن أمثلة التحقير، من ذلك (مَيْت): مُيَيْت، والأصل (ميّت) و(هار): هُوَير، والأصل (هائر) وزعم يونس أن ناسًا يقولون: هُوَيْئِر، فهؤلاء لم يحقروا هارا وإنما

(١) الأصول: ٣/ ٣٧.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٦٢ وما بعدها ومثل هذا قوله في (باب تحقير ما كان فيه قلب) ٣/ ٤٦٥ " اعلم أنّ كل ما كان فيه قلبٌ لا يرد إلى الأصل وذلك لأنه اسم بني على ذلك".

حقروا هائرا"[١] منعتهم تلك المواطن أن يُطلقوا الحكم في التصغير، ويُبادروا دون تحفظ إلى ما قاله من بعدهم[٢].

(١) الأصول: ٣/ ٥٦ والمسألة في الكتاب ٣/ ٤٥٦ بحذافيرها إلا قليلا يقول سيبويه في (باب تحقير ما حُذف منه ولا يُرد في التحقير ما حُذف منه):" من قبل أنّ ما بقي إذا حُقّر يكون على مثال المحقر، ولا يخرج من أمثلة التحقير... ومن ذلك قولهم في (هار): هوير، وإنما الأصل (هائر)، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء (ميّت)... وزعم يونس أن ناسا يقولون: هُوَيئر على مثال (هويعر)، فهؤلاء لم يحقروا (هائرا) ...".

(٢) ويمكن القارئ أن يستزيد حول القضية (رد التصغير الأشياء وعدم ردها) بالاطلاع على شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٠٥ وما بعدها وإن كانت المعلومة هي المعلومة التي عند المتقدمين.

المبحث الأول: أثر التصغير في النحو

تجتمع في هذا المبحث المسائل النحوية التي كان للتصغير أثر فيها، وقد بلغت سبعَ عشرة مسألة، سقتها حسب ما بدا لي أنها ترجع إليه من ترتيب ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى، ودونكموها.

المسألة الأولى: انتقال (أمس) من البناء إلى الإعراب.

من آثار التصغير التي حكاها بعض النحويين نقلُ مبني إلى معرب به، وذاك هو (أمس) وأول نحوي وقفتُ على كلامه فيه هو الحريري[١] وبعده ابن الدهان[٢] ومن بعدهما ذكر ذلك ابن عصفور[٣]، ثم ذكره ابن مالك[٤]، هؤلاء هم أقدم النحويين الذين وقف البحث على ذكرهم لتصغير (أمس) وأنّه ينتقل به من البناء في

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب: ٣٣٦.

(٢) ينظر: الغرة: ٣٧ والتذييل والتكميل: ٨/ ٢٤ والارتشاف: ٣/ ١٤٢٨ ومن كتابي أبي حيان أخذت نصه عليه، والإحالة إليه، ولم أطلع على رأيه في كتابه حسب إحالة المحقق للارتشاف، وأما محقق التذييل والتكميل فلم يُحل إلى شيء حين ذكر مذهب ابن الدهان ٨/ ٢٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٤٠٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٨٢ وشرح التسهيل: ٢/ ٢٢٣ وفي المتن قوله:" فإن نكر أوكسر أوصغر أوأضيف أوقارن الألف واللام أُعرب باتفاق" والغريب أنه في الشرح لم يعرض لذكر التصغير وإنما اكتفى بقوله ٢٢٤:" وإذا نكر (أمس) أوأضيف أوقارن الألف واللام أعرب بلا خلاف؛ لزوال سبب البناء"ومما ينبغي ذكره هنا أن محقق شرح التسهيل قال في الحاشية:" أوكسر أوصغر" ليسا في الأصل، ولا في ب وهما عن (التسهيل) تحقيق د. بركات" والشك في وجود "أوصغر" في (التسهيل) زاده تأكيدا أبو حيان في (التذييل والتكميل) ٨/ ٢٢ إذ لم يحك التصغير في متنه وإنما حكاه عن (شرح الكافية الشافية) والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر.

لغة الحجازيين إلى الإعراب[١]، ولستُ أستبعد أن يكون ابن مالك اطّلع على قول ابن عصفور، وعندي أنّ تشابه قوليهما يقود إلى مثل هذا الظن فيهما.

وإذا كان هؤلاء أجازوا تصغيره، وذهبوا إليه، فقد رفض سيبويه ذلك فيه: " وأما (أمس) و(غد) فلا يُحقران"[٢] وبنص سيبويه تعقّب أبو حيان ابن مالك بانيا على فوتِ هذا عليه " وهذا يدل على قلة نظر هذا المصنف في كتاب سيبويه؛ إذ ادّعى الإجماع فيما الإجماع على خلافه" وهي دعوى أكبر من الدليل، وأقصد أنّ قلة النظر في الكتاب لا يصلح أن يُحتج لها بفوت موضع من المواضع على النحوي.

ويُمكنني أن أوجه قول ابن مالك: " ولا خلاف في إعرابه إذ أُضيف ولُفظ معه بالألف واللام أونُكر أوصغر أوكسر" إلى أنّه يقصد بذلك النحويين الذين قالوا بتصغيره، فكلهم عنده يراه معربا لا مبنيا، وهذا ظاهر كلامه عندي، ظاهره أنه يقصد أنّ مَنْ قال بتصغيره لم يختلفوا في إعرابه.

---

(١) هناك نحويون آخرون ذكروا ذلك منهم: السيوطي في همع الهوامع: ٢/ ١٤٠ ومنهم الفاكهي في مجيب الندا في شرح قطر الندى: ٢٨ وخالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٢٢٦ وذكر يس العليمي في حاشيته عليه أنه "مذهب المبرد والفارسي وابن مالك والحريري" هكذا قدّم ابن مالك على الحريري مع تقدمه الزمني، ومنهم الأشموني في حاشية الصبان على شرحه للألفية: ٣/ ٢٠٣ وقال الصبان في حاشيته:" على مذهب مَنْ يُجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر" ومنهم يس الحمصي في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى: ١/ ٩٢ وفيها:" وأُجيب بأن المبرد ذكر أنها تُصغر، وكذا ابن برهان في (الغرة)" ولعل نسبته (الغرة) لابن برهان من قبيل أخطاء المحققين وكذا نسبة الصبان مذهب الجواز إلى ابن برهان والمشهور به ابن الدهان. والله تعالى أعلم.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٧٩.

رأي المبرد

نسب أبو حيان إلى المبرد القول بتصغير (أمس) قائلا: " وعن المبرد أنّه يُصغّر ويُنوّن"[١] وتبعه في هذه النسبة غيره[٢].

ولم أجد في (المقتضب) هذا القول[٣]، ولا في الكامل، ولا وجدته في (الانتصار) لابن ولاد مع أنه سيكون أحد أقوال المبرد التي خالف فيها نص سيبويه، ولا نقله عنه ابن السراج[٤] ولا حكاه عنه السِّيرافي[٥] ولا أشار إليه الفارسي في التعليقة عنه[٦] ولا أومأ إليه ابن سيده في مخصصه[٧] ولعل في هذا كله ما يجعل الشك في نسبته إليه مقبولا.

---

(١) الارتشاف: ٣/ ١٤٢٨ ويُنظر: التذييل والتكميل: ٨/ ٢٤ وفيه بعض اختلاف عن نص الارتشاف " وفي كلامه . ويقصد الفارسي . أن أمس يُصغر، والظاهر اتباع أبي علي المبرد على ذلك، وكله ذهول عن نص سيبويه. وقد ذهل عنه أبو محمد بن الدهان...".

(٢) كالسيوطي في همع الهوامع: ٢/ ١٤٠ ويس العليمي في حاشيته على التصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٢٢٦ وفي حاشيته على شرح الفاكهي: ١/ ٩٢ والصبان في حاشيته على شرح الأشموني: ٣/ ٢٠٣.

(٣) يُنظر: المقتضب: ٢/ ٢٧٤ في حديثه عن (تحقير الظروف من الأزمنة) ولم يذكر (أمس) فيها ولا ذكر تصغيره عنه محققه محمد عبد الخالق عضيمة و٣/ ١٧٣ و٤/ ٣٣٤.

(٤) ينظر: الأصول: ٣/ ٦٢.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٢١٩.

(٦) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤١.

(٧) ينظر: المخصص: ١٤/ ١١٠ وحديثه فيه كله منقول عن السيرافي.

رأي الفارسي

وممن نُسب إليه القول بتصغيره الفارسي، نسبه إليه أبو حيان نقلا عن بعض أصحابه، ولم ينقل كلامه مباشرة من كتابه[١]، ولم أجد النص الذي نقله عنه في شيء من كتبه التي بين يدي[٢]، ورأيت للفارسي في التعليقة رأيا يناقضه، ويمضي فيه على قول سيبويه، وفيها يقول بعد نقل قول سيبويه: " ولم يجز تحقير (أمس) لأنه مبني ولم يُبن إلا لمشابهة الحرف"[٣].

رأي ابن الدهان

نسب أبو حيان وغيره القول بتصغير (أمس) إلى ابن الدهان[٤] وهو كذلك[٥] ولكني وجدت ابن الدهان بدا منه في باب التصغير ما يخالف قولَه هذا صراحة فقد قال: " وإنما لم يُصغر عندي؛ لتضمنه الحرف وليس بوصف كالذي... فلما كان موغلا في شبه الحرف لم يُصغر"[٦].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٨/ ٢٣ وفيه:" وقال بعض أصحابنا" ثم نقل قول الفارسي عنه ولم يرد هذا النقل، ولا عزو هذا القول إلى الفارسي في الارتشاف ٣/ ١٤٢٩.

(٢) لم أجد هذا الرأي له في: المسائل الشيرازيات والبغداديات والبصريات والعسكريات والحلبيات والإيضاح والإغفال وبحثي فيهن، والحق يقال، عبر فهارسهن ولم أتتبع صفحاتهن.

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٨/ ٢٤ والارتشاف: ٣/ ١٤٢٩ وهمع الهوامع: ٢/ ١٤٠.

(٥) ابن الدهان، الغرة (كوبريلي): ١٣٧ب.

(٦) السابق: ٢٦٠ أ وب وفي المخطوط نص ينفع هنا، وهو قول ابن الدهان نقلا عن الفراء:" وغدوة وسحر وغد وأمس لا يُصغّر شيء من ذلك" فكأن هناك اتفاقا على عدم تصغيره بين المتقدمين، ومثل هذا يبعد مخالفة المبرد له، ومتى خالفه المبرد اشتهر أمره، وعُرف عنه، ولم تقف نسبته إليه على نص منقول عن نحوي من أصحاب أبي حيان لم يدرِ محقق التذييل اسمه. والله تعالى أعلم.

ومهما كان في هذه المسألة من خلاف حول تصغير (أمس) وعدم تصغيره، وما كان فيها من خلاف حول نسبة بعض الآراء إلى بعض النحويين؛ فإنّ ظاهر كلام النحويين أنهم متفقون على أن التصغير ينقله من البناء إلى الإعراب.

المسألة الثانية: انتقال الأسماء الستة من الإعراب بالعلامات الفرعية إلى الأصلية.

من شهير القواعد أنّ الأسماء الستة متى صُغرت عادت في إعرابها إلى الأصل، وهو الإعراب بالعلامات الأصلية[١] وهذا وجه من وجوه أثر التصغير النحوية.

شرط التصغير في هذه الأسماء

لا يرد الحديث عن هذا الشرط، إلّا على مذهب النحويين الذين يرون أن هذه الأسماء معربة بالحروف، وأنّها نائبة فيها عن العلامات الأصلية، والنحويون لهم مذاهب مختلفة في إعراب هذه الأسماء، عدّها بعضهم خمسة[٢]، وجعلها آخرون ستة[٣]، وأوصلها غيرهم إلى سبعة[٤] وليس يرد الحديث عن هذا الشرط إلا عند مَنْ

(١) يُنظر: توجيه اللمع لابن الخبار: ٨٩ والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/ ١١٩ وفيه:" بعضهم يقول: مكبرة احترازا من التصغير" وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١/ ٦٩ ويقول في ١/ ٧٠ عن عدم تصريح ابن الحاجب ببعض الشروط:" وتصريحه بهذه الأسماء الستة يُغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها" والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ١/ ١٥٧ والتذييل والتكميل: ١/ ١٥٧ وشرح قطر الندى لابن هشام: ٦٠ وهمع الهوامع: ١/ ١٢٤.

(٢) كأبي البركات الأنباري في الإنصاف: ١/ ١٧ وابن مالك في شرح التسهيل: ١/ ٤٣.

(٣) كابن عصفور في شرح الجمل: ١/ ١١٩ وما بعدها.

(٤) كالعكبري في التبيين: ١٩٣ وما بعدها.

يذهب إلى أنها معربة بالحروف، فلن تجد في (الكتاب)[١] لسيبويه عن هذا الشرط شيئا، ولن تعثر في (المقتضب)[٢] على ذكره، ومثل ذلك يُقال في كل نحوي شُهر عنه القول بإعرابها بغير هذه الحروف.

وأولئك النحويون الذين جعلوا الحروف إعرابا، ومنهم الزجاجي وأبو البركات الأنباري وابن مالك وابن هشام، لم يكونوا جميعا مصرحين بشرط تكبيرها وعدم تصغيرها، وهم في هذا طائفتان: الأولى: ذكرت الشرط، ونصّت عليه، والثانية: تركته وأعرضت عنه.

كان من الطائفة الأولى: ابن الخباز وابن الحاجب والشلوبين وأبو حيان وابن هشام والشاطبي والسيوطي[٣].

---

(١) سيبويه لم يُصرّح بذكر إعرابها بل تحدث عن المثنى قائلا:" واعلم أنك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون" ١/ ١٧ وعن الجمع قال:" وإذا جمعت على حدّ التثنية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية" وحمل النحويون الأسماء الستة عليهما، وعزوا إليه مثل رأيه فيها يُنظر في ذلك: الإنصاف: ١/ ١٧ وعزا القول إلى عموم البصريين والتبيين: ١٩٣ وعزاه إلى سيبويه قائلا:" الأول: قول سيبويه: وهو أن حروف المد فيها حروف إعراب والإعراب مقدر عليها" وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١/ ٧٠ وفيه:" وإعرابها كإعراب المقصور".

(٢) يُنظر: المقتضب: ٤/ ٢٣١ و٢/ ١٥٣.

(٣) يُنظر حسب ترتيبهم: توجيه اللمع: ٨٩ والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١١٩ وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ١/ ٣٤٥ والتذييل والتكميل: ١/ ١٥٧ والارتشاف: ٢/ ٨٤١ وشرح قطر الندى: ٦٠ وسيأتي ابن هشام مع من لم يذكر الشرط في الأوضح والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ١/ ١٥٧ وفيه:" وعادة بعض الشيوخ أن يُضيف إلى هذين الشرطين شرطا ثالثا، وهو: أن تكون مبكرة غير مصغرة... فيظهر لبادي الرأي أن مثل هذا داخل على =

ومن الطائفة الثانية: الزجاجي، وهو من أوائل من قال: إنها معربة بالحروف، والصيمري والحريري وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك وابن هشام في الأوضح[(١)].

وعلى مذهب هاتين الطائفتين، وإن اختلفتا في ذكر الشرط والتنويه عنه، جرى عدّ أثر التصغير النحوي في إعراب هذه الأسماء.

المسألة الثالثة: انتقال المفرد بالتصغير من جمع التكسير إلى جمع المذكر.

لا يُجمع اللفظُ جمعَ السلامة المذكرَ إلّا بشروط ذكرها النحويون، وأبلوا في لَمّ أطرافها بلاء حسنا، ومدارها إجمالا على أمرين، أولهما أن يكون اللفظ علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث، وثانيهما كونه صفة له[(٢)] وما لم يكن علما، نحو: رجل، وطفل، وولد، لا يُجمع جمع السلامة، ولكنه - وهذه هي المسألة - متى صُغّر، نقله التصغير إلى جواز الجمع، فيُقال في هذه الألفاظ بعد تصغيرها: رُجيلون،

=

الناظم، إذ هو معرب بالحركات مع توفر الشرطين... وقد يُجاب عنه بأن مثال الناظم أغنى عن اشتراط التكبير تنصيصا" وهمع الهوامع: ١/ ١٢٤ .

(١) يُنظر حسب ترتيبهم: الجمل: ٣ وما بعدها والتبصرة والتذكرة: ١/ ٨٥ وشرح ملحة الإعراب: ١٠٠ وشرح المفصل: ١/ ٥١ وما بعدها وشرح الجمل: ١/ ١١٩ وما بعدها وشرح التسهيل: ١/ ٤٣ وما بعدها وشرح الكافية الشافية: ١/ ١٨١ وما بعدها وأوضح المسالك: ١/ ٣٩ وما بعدها.

(٢) يُنظر في تفصيل هذه الشروط: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٧ وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٧٦ والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع: ١/ ٢٧٩ والتذييل والتكميل لأبي حيان: ١/ ٣٠٢ والارتشاف: ٢/ ٥٦٦ و٥٧١ و٥٧٣ والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١/ ٤٨ والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ١/ ١٧٦ وهمع الهوامع: ١/ ١٥٠.

وطُفيلون، ووُليدون، فلولا التصغير ما كانت هذه الألفاظ، وما يُشبهها، مما يجوز فيه جمع السلامة وينقاس فيه.

يُشترط في اللفظ الذي يُجمع جمع السلامة أن يكون علما، وحين يفقد ذلك نحو: رجل يمتنع جمعه، فيكون تصغيره سببا إلى جمعه، وفي هذا يقول ابن مالك: " ومن شروط هذا الجمع كون الاسم علما كـ: زيد، أو صفة قابلة لتاء التأنيث عند قصده كـ: مسلم، فإن لم تقبلها لم يَلِقْ بها هذا الجمع كـ: أحمر وسكران في لغة غير بني أسد... ويقوم مقام الوصفية التصغير، كقولك: غُلَيّم وغُلَيّمون؛ لأن التصغير وصف في المعنى"[(١)].

وهذا الذي ذكره ابن مالك في حديثه عن جمع المذكر تطرّق إليه أئمة النحو والصرف المتقدمون، وعلى رأسهم سيبويه، الذي قال في كتابه: " فإذا أردت أن أُحقّره صرتُ إلى بناء الأقل... فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد، وألحق تاء الجمع... وكذلك ما جُمع بالواو والنون والياء والنون" ثم قال بعد قليل: " وإذا حقّرت الفتيان قلت: فُتيّة، فإن لم تقل ذا قلت: فُتيّون، فالواو والنون بمنزلة التاء في المؤنث"[(٢)].

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٧٩ هذا القانون لم يُشر إليه ابن عصفور في حديثه عن جمع المذكر ١/ ١٤٧ والتذييل والتكميل: ١/ ٣٠٩ وفيه فائدة، يحسن إيرادها، وإن لم تكن واشجة جدا بالمسألة، وهي قول أبي حيان:" وإنما جُمع كذلك، ولم يُجمع مُكبره، لتعذر تكسيره؛ لأن التكسير يؤدي إلى حذف ياء التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء بها لأجله، فلمّا تعذّر التكسير لم يبقَ إلا التسليم" ومراده كما هو ظاهر من (التسليم) جمعه جمع سلامة والارتشاف: ٢/ ٥٧٥ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٠ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ٣٥٧ وهمع الهوامع: ١/ ١٥٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٩٠ و٤٩١.

(فتى) مثل رجل وغلام لا يجوز جمعها أول الأمر جمعا مذكرا سالما، فليست بعلم لمذكر، ولا صفة له، غير أنّ تصغيرها نقلها إليه حين تعذّر تكسيرها حسب قول أبي حيان[١].

وأوضح من عبارة سيبويه وأصرح في هذه المسألة قول المبرد في تصغير الجمع: " فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد، وصغّرته إن كان مذكرا آدميا وجمعته بالواو والنون"[٢].

وما جرى في هذه المسألة معدود من آثار التصغير التي ذكرها النحويون ونسبوها إلى العرب.

المسألة الرابعة: انتقال المفرد من جمع التكسير إلى جمع المؤنث.

ذكر النحويون ما يُجمع جمع مؤنث سالما، وسعوا إلى استنباط الضوابط التي كانت العرب تسير عليها فيه[٣]، وكان مما ذكروه أن لفظ المذكر غير العاقل نحو: جبل، ودرهم، ودينار متى صُغّر جُمع هذا الجمع، وجاز ذلك فيه[٤].

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١/ ٣٠٩ وتقدّم نقل عبارته في الحواشي الآنفة.

(٢) المقتضب: ٢/ ٢٧٨ وقريب من قول المبرد قول ابن السراج: ٣/ ٥٢ بيد أن عبارته ألصق بعبارة سيبويه وأدنى منها وللمزيد حول هذه المسألة يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٣٠ وفيه قوله:" وإن كان الجمع الذي تُريد تصغيره له جمع آخر من أبنية أدنى العدد؛ فأنت مخير إن شئت رددته إلى جمعه القليل وإن شئت رددته إلى واحده فصغّرته" وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٣٢ وما بعدها والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/ ٥٨٢ .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٩ شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١١٢ والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع: ١/ ٢٨٥ والتذييل والتكميل: ٢/ ٩٣ وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١/ ٤٢١ والارتشاف: ٢/ ٥٨٥ والهمع: ١/ ٧٩ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١١٣ والتذييل والتكميل: ٢/ ٩٥ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٧٥ =

يقول ابن مالك في التسهيل وشرحه وتقدمت الإحالة إليه في عدّ ما يُجمع هذا الجمع: " وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومصغره"(١).

وهذه القاعدة التي ساقها ابن مالك، ومن بعده من شراح تسهيله، في حديثه عمّا يُجمع جمع السلامة وردت عند المتقدمين في التصغير فقال سيبويه عنها: " فإذا أردتُ أن أقلله وأُحقره صرتُ إلى بناء الأقل... فإن لم يكن فحقرْها على الواحد وألحق تاء الجمع، وذلك لأنك ترده إلى الاسم الذي هو أقل العدد" وبعد قوله هذا بأسطر قال: " ألا تراهم قالوا في دراهم: دُريهمات"(٢).

وللمبرد عبارة هي أجلى وأقرب في قوله: : " فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد، وصغّرته إن كان مذكرا آدميا وجمعته بالواو والنون. وإن كان من غيرهم أو مؤنثا منهم فبالألف والتاء"(٣).

=

والارتشاف: ٢/ ٥٨٧ والهمع: ١/ ٧٩ هذه الحاشية للإحالة إلى حديثهم عن مصغر المذكر الذي لا يعقل والتي قبلها كانت لحديثهم عمّا يُجمع هذا الجمع جملة ومما يُذكر هنا، ولعله مفيد، أنّ السيوطي ابتدأ أبواب النيابة بجمع المؤنث، فجعله (الباب الأول) وهذا خلاف المشهور.

(١) بين التسهيل وشرحه وشرح الكافية الشافية لابن مالك فرق، هو أن ابن مالك أطلق في التسهيل وشرحه وقيّد ذلك في شرح الكافية قائلا:" واطرد هذا الجمع في تصغير غير الثلاثي من أسماء المذكرات التي لا تعقل" وهو فرق أشار إليه ناظر الجيش في تمهيد القواعد: ١/ ٤٢٣ وقال عنه:" ولم يذكر هذا القيد هنا، ولم يذكره غيره أيضا. والظاهر أن التقييد بغير الثلاثي غير معتبر، فليتأمل ذلك" والمعنى الذي ذكره ابن مالك مذكور في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٩.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٩١.

(٣) المقتضب: ٢/ ٢٧٨ وغير بعيد من قول المبرد قول ابن السراج: ٣/ ٥٢ بيد أن عبارته ألصق بعبارة سيبويه وأدنى منها وللمزيد حول هذه المسألة يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٣٠ وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٣٢ وما بعدها والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/ ٥٨٢ .

المسألة الخامسة: انتقال الجمع من الملحق إلى الجمع السالم.

نص فريق من النحويين، خاصة المتأخرين، أنّ الثلاثي الذي حُذفت لامه، وعُوض عنه هاء التأنيث، ولم يُكسّر، نحو: سنة يُلحق في الإعراب بجمع المذكر، فيقال فيه: هذه سِنون، ورأيت سنين[(١)].

وأصل هذا الذي ذكره المتأخرون في باب جمع المذكر قول سيبويه: " وإذا جاء شيء مثل: بُرَة لم تجمعه العرب، ثم قستَ ألحقت التاء والواو والنون؛ لأن الأكثر مما فيه هاء التأنيث من الأسماء التي على حرفين جُمع بالتاء والواو والنون، ولم يُكسّر على الأصل"[(٢)].

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٩٠ و١٩٣ والتذييل والتكميل: ١/ ٣٢٣ والارتشاف: ٢/ ٥٧٨ وفي الأول قال أبو حيان:" وإعراب (سنين) هذا الإعراب هو لغة أهل الحجاز وعليا قيس، وأما بعض بني تميم فيجعل الإعراب في النون، ويلزم الياء" وقريب منه في الثاني وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: ١/ ٣٣٤ وأوضح المسالك: ١/ ٥٢ وحاشية الأشموني على الألفية: ١/ ٩٤ ومجيب النداء لفاكهي: ٨٦.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٠٢ وهذا المعنى الذي ذكره سيبويه في الأصول لابن السراج: ٢/ ٤٢٢ عنوان الباب عند سيبويه (باب جمع أسماء الرجال والنساء) وعند ابن السراج (باب جمع الرجال والنساء) ويُنظر أيضا: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٥٠ و١٥٤ والتعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ٢٣٩ وفيه عن كسر سين (سنين) قول الفارسي:" أما حركة الفاء بالفتح، فعلمناه من قولهم: سَنة، والكسرة في فائه إذا جُمع عارضة؛ إنما هي مثل الفتحة في (أرَضين) غُيّر تغييرا ما لما جُمع بالواو والنون، وحكم هذا الجمع أن يكون مُسلّما لما يعقل، فلما جُمع به ما لا يعقل لم يَسْلم بناؤه" وعبارة الفارسي " مسلما لما يعقل" خلاف الأصل؛ لأن (ما) لغير العاقل، و(مَنْ) له، ولعله سهو طباعي وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحيى المصري: ١/ ٦٧٨.

وهذا النوع يجوز فيه وجهان معا: الإلحاق بجمع المذكر، وجمع المؤنث، وهو شيء حكاه سيبويه آنفا، وجرى عليه النحويون بعده[١]، ولكنهم ذكروا، وهذا موطن مسألتنا مع التصغير، أن هذا الجمع (سنين) وما ماثله إذا صُغّر وجب فيه جمع المؤنث فقط، فتقول فيه: سُنيّات، وفي هذا يقول سيبويه: " وإذا حقّرت السنين لم تقل إلا: سُنيّات؛ لأنك قد رددت ما ذهب، فصار على بناء لا يُجمع بالواو والنون"[٢].

وبهذا تبيّن أثر التصغير في هذا النوع؛ إذ ردّه من جواز وجهين في جمعه إلى وجه واحد.

ومثله، وإن لم يكن منه، تصغير (أرَضون) فقد قال سيبويه فيها إثر حديثه عن (سنين): " وكذلك (أرضون) تقول: أُرَيْضات، ليس إلا؛ لأنها بمنزلة (بُديرة)[٣]"[٤].

---

(١) يُنظر مثلا: الأصول لابن السراج: ٢/ ٤٢٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٥٠ والتعليقة: ٣/ ٢٣٩ والتخمير للخوارزمي: ٢/ ٣٣٢ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحيى المصري: ١/ ٦٧٨ وما بعدها.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٩٥ والأصول: ٣/ ٥٣ وشرح كتاب سيبويه: ٤/ ٢٣٥ وفيه:" فإذا حقّرت لم يجز الجمع إلا بالألف والتاء وذلك أن (سنين) جمع (سنة) وإنما جُمع على (سنون وسنين) بالواو والنون؛ لأن هذا الجمع له فضل ومزية فجُعل عوضا من الذاهب في (سنة) والذاهب منه لام الفعل" والتعليقة: ٣/ ٣٤٨.

(٣) هكذا هي في النص، والذي أحسبه أقرب أن تكون: بمنزلة (دُويرة) لأن (أرضا) مثل (دار) في أنهما حين التصغير يجب إلحاق التاء بهما. والله تعالى أعلم.

(٤) الكتاب: ٣/ ٤٩٥ ويُوضح السيرافي في شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢٣٥ ذلك قائلا:" ولو صغرنا (أرضا) لم يجز فيها إلا (أُريضة) بالهاء فصار جمع المصغر (أُريضة) و(سُنية) فلم يجز فيها إلا الألف والتاء" ومن المستقر أنّ المؤنث الثلاثي متى صُغر عادت إليه تاء التأنيث، ما لم يكن في عودتها =

المسألة السادسة: أصل ألف اسم الإشارة (ذا).

هذه المسألة بصرية، ولا شأن للنحو الكوفي والكوفيين بها؛ إذ المنسوب إليهم أنّ الاسم في (ذا) هو الذال وحدها، والألف فيها زائدة[١] وبهذا يبين أنّ أثر التصغير قد يكون مأخوذا من مذهب دون مذهب.

اختلف النحويون في مذهب البصريين، فنَسب إليهم جملةً القول بكون (ذا) ثلاثية أبو البركات وابن يعيش والرضي وأبو حيان والمرادي والشاطبي والسيوطي[٢].

=

إلباس، والتعليقة ٣/ ٣٤٨ وبين السيرافي والفارسي فرق في التفسير، أو هكذا بدا لي، فليراجعه مَنْ يتطلّع إليه.

(١) يُنظر: كتاب اللامات للزجاجي: ١٣٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٤٣ وفي مذهبهم يقول:" قال الكوفيون: إن الياء في (الذي) والألف في (ذا) وما جرى مجراهما من المبهمات دخلت تكثيرا للاسم" والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٦٩ واللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري: ١/ ٤٨٤ وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٢٧ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحيى المصري: ١/ ١٨٧ والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨١ وما بعدها والارتشاف: ٩٧٥/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١/ ٤٠٦ والمقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٤٠٠ وفيه ما يُشمّ منه الانتصار لمذهبهم:" قد قيل فيهما: إن الألف الزائدة نص الكوفيون على ذلك... فهذا ممكن، وإن ضعف دليله عند البصريين، فالتثنية حجة لهم" والهمع: ١/ ٢٤٥ وهذا مذهب السهيلي أشار إليه بعض من تقدم في الحاشية، وهو في نتائج الفكر في النحو: ٢٢٧ وفيه:" فالاسم في هذا الباب هو الذال وحدها دون الألف خلافا لبعض البصريين".

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٦٩ وشرح المفصل: ٣/ ١٢٦ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحيى المصري: ١/ ١٨٧ والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨٢ والارتشاف: ٢/ ٩٧٤ وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٠٥ والمقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٤٠٠ والهمع: ١/ ٢٤٤ .

ونسب إلى بعضهم هذا القول، وأقصد أن اسم الإشارة ثلاثي، السهيلي والخوارزمي[١].

وبقي طائفة ثالثة، منهم السيرافي وابن مالك، أمّا الأول فذكر المذهبين، وعزا أحدهما للكوفيين، وترك الآخر دون عزوه للبصريين، وأما الثاني فلم يُشر إلى مسألة الخلاف هذه[٢].

وهذه المسألة التي اختُلف في نسبة مذهب البصريين قال فيها سيبويه: " وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي. فإذا ثنيت (ذا) قلت: ذان، وإن ثنيت (تا) قلت: تان... وإنما حذفت الياء والألف؛ لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة؛ كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير"[٣].

والظاهر أن قوله هذا لا يدلّ بيقين على مذهبه، ولعل هذا هو السبب وراء خلاف النحويين المتقدم[٤].

---

(١) يُنظر نتائج الفكر في النحو: ٢٢٧ وتقدم في حاشية قريبة نقل قوله:" خلافا لبعض البصريين" والتخمير: ٢/ ١٨١ وعزاه للأخفش، ونقل عن الفارسي ما يُؤيده و لم يذكر الخوارزمي مذهب الكوفيين في المسألة أيضا.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٤٣ وشرح التسهيل: ١/ ٢٣٩ وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٤.

(٣) الكتاب: ٣/ ٤١١ وليس في المقتضب للمبرد شيء سوى تثنية الاسم: ٣/ ٢٧٥ و٤/ ٢٧٨.

(٤) ذكر بعض النحويين ومنهم الخوارزمي في التخمير: ٢/ ١٨١ وابن يعيش في شرح المفصل: ٣/ ١٢٦ والرضي في شرح الكافية ت: المصري: ١/ ١٨٧ الاحتجاج بحكاية سيبويه في (ذا) الإمالة، وجعلوا ذلك حجة على أن مذهبه أنها ثلاثية، وأنها من باب (حييت) ولم يذكر حكاية سيبويه هذه سوى هؤلاء الثلاثة ممن تقدّم النقل عنهم في البحث، ولم أقف على نقل سيبويه الإمالة فيها؛ مع أنّني بذلتُ جهدا، أحسبه مقبولا، في تصفح باب الإمالة من الكتاب، ولا أُبرّئ نفسي من السهو، والله تعالى أعلم.

والذي له صلة وثيقة بالبحث هو أنّ بعض النحويين استدلوا بالتصغير للمذهب المنسوب للبصريين أو بعضهم وجعلوه حجة لهم في كون (ذا) ثلاثية، وأول من وقفت على قوله في الاحتجاج به السيرافي قائلا عن مذهب الكوفيين: " وقال الكوفيون: إن الياء في (الذي) والألف في (ذا) وما جرى مجراهما من المبهمات دخلت تكثيرا للاسم، وأنهم حذفوها في التثنية؛ لقيام التثنية مقامها في التكثير، وهذا غلط؛ لأنهم قد صغروها؛ لأنهم قالوا: ذَيّا والذيّا، ولا يجوز أن يصغر على أنه اسم إلا برد الذاهب منه إليه"[(١)].

وبما سلف يظهر أثر من آثار التصغير، وهو الاحتجاج به على أن (ذا) ثلاثية[(٢)].

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٤٣ وعبارته كما نقلتها وإن كان توالي " لأنهم قد صغروها؛ لأنهم قالوا" مستغرب على مثل السيرافي ومثله الأنباري في الإنصاف: ٢/ ٦٧٣ وهو أمر غفل عنه محقق اللباب للعكبري فأنكر إيراد الأنباري له ١/ ٤٨٥ قائلا:" لم يذكر الأنباري هذا الوجه في الإنصاف" وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٢٧ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١/ ١٨٧ والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨٢ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١/ ٤٠٥ والهمع: ١/ ٢٤٤. ولعل مما يحسن ذكره هنا أن الفارسي في التعليقة ٣/ ٢٥١ لم يُشر إلى هذا الخلاف.

(٢) من النحويين من ذكر فيها مذهبا ثالثا، تكون فيه ثنائية، وأول من وقفت عليه، وعزاه إليه الرضي في شرح الكافية ت: المصري ١/ ١٨٨، ابن يعيش الذي قال شرح المفصل:" على أنه لو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائي وليس له أصل في الثلاثية نحو: من وكم، في المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في لدى وإذا لم أرَ به بأسا" ٣/ ١٢٧ وعزاه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/ ١٨٣ إلى السيرافي والخشني وفي الارتشاف ٢/ ٩٧٤ إلى الأول منهما، وظاهر قول السيرافي، الذي نقلته في المتن، يُخالف ما عزاه إليه أبو حيان، ولم أجد في المواطن التي اطّلعت عليها حين الإعداد لهذه المسألة من شرح السيرافي ما يؤيد هذه النسبة، والله تعالى أعلم بحالها. ويُفهم من حديث الزجاجي في اللامات ١٣١ أن مذهب البصريين عنده أنّها ثنائية حيث قال:" والاسم منه عند البصريين =

المسألة السابعة: تجويز الابتداء بالنكرة بالتصغير.

حديث النحويين عن الابتداء بالنكرة قديم في آثارهم، وأول من عرض له سيبويه في قوله: " وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام" وقال بعده: " ولو قلت: رجلٌ ذاهب، لم يحسن حتى تُعرّفه بشيء ... فأصل الابتداء للمعرفة"(١) ولكنه حديث مجمل جدا حتى قال فيه ابن عصفور: " وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد، وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة؛ لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيدا فوجدوا ذلك منحصرا فيما ذكرنا"(٢).

=

ذا".

(١) الكتاب: ١/ ٣٢٨ و٣٢٩ وينظر حديث المبرد: المقتضب: ٤/ ١٢٧ وفي الأصول لابن السراج ١/ ٥٩ إشارة بيّنة إلى جواز الابتداء بالنكرة ما كان فيها فائدة، وفيه يقول:" وإنما يُراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم" ويؤكد هذا المعنى مرة أخرى قائلا:" إنما يُنظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا" وهذا المعنى هو ما نقله السيرافي عن كتاب سيبويه في شرحه وسيأتي في الحاشية التالية.

(٢) وهذا المعنى الذي ذكره ابن عصفور عن سيبويه أورده أبو حيان في الارتشاف: ٣/ ١١٠٢ قائلا:" ولم يشترط سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة، إلا أن يكون في الإخبار بذلك فائدة" والتذييل والتكميل: ٣/ ٣٣٤. هذا المعنى الذي أشار إليه النحويان صريحٌ من حديث سيبويه في شرح كتاب سيبويه ت: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ٢/ ٢١٩ إذ نصُّ الكتاب:" ولو قلت: رجلٌ ذاهب، لم يحسن؛ لأنه لا فائدة فيه، فإن قرنته بشيء يُقرّبه من المعرفة وتقع به فائدة جاز" فلعل نسخة عبد السلام هارون سقط منها في الطباعة شيء! ولعل مما يُستغرب، ويُستحسن ذكره؛ أن الرضي في شرح الكافية ت: حسن الحفظي ١/ ٢٥٨ قال:" وقال ابن الدهان، وما

=

وهـذه القضـية الـتي أوجزهـا المتقـدمون، وأولهـم سـيبويه، شُـغل بهـا المتأخرون، وسعوا جاهدين إلى إحصاء ما أجمله المتقدم، فأوصل بعضهم مسوّغات الابتداء بالنكرة إلى نيّف وثلاثين[١]، وآخرون أوصلوها إلى نيف وأربعين[٢].

ومن هذه المسوّغات التي أوصلها بعضهم إلى نيف وأربعين كان التصغير، وفيه يقول بهاء الدين بن النحاس: " الثالث والعشرون: أن تكون في معنى الموصوفة، وهو أن تكون مصغرة، نحو: رجيل قائم، فالتصغير وصف في المعنى بالصغر"[٣].

=

أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت" وهذا هو المعنى الذي ذكره سيبويه وابن السراج وإن خالفهما في لفظه.

(١) ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان: ٥٨ حيث قال فيه:" وأنهاها بعضهم إلى نحو من ثلاثين شرطا" وشرح شذور الذهب: ١٨٢ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ٢/ ٦٧ ومعظم حديثه نقل عن بهاء الدين بن النحاس، وهو من نحاة القرن السابع، وعليه فالظاهر أنّه أول من أوصلها إلى نيف وثلاثين وشرح الآجرومية لإبراهيم اللقاني ت: سعود الخنين: ٢/ ٥٩٦ وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ليس الحمصي: ١/ ٤٩٤.

(٢) يُنظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢/ ٦٩.

(٣) يُنظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢/ ٦٨ وذكر التصغير بعد النحاس مسوغا أبو حيان في التذييل والتكميل: ٣/ ٣٣٢ وقال:" لأن التصغير وصف في المعنى، فكأنك قلت: رجل صغير الجرم عندنا" والارتشاف: ٣/ ١١٠١ ولم يذكره في النكت الحسان وشرح شذور الذهب لابن هشام: ١٨٣ والهمع: ٢/ ٣٢٧ وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ليس الحمصي: ١/ ٤٩٧. وإذا كان هؤلاء الذين ذكروا التصغير مسوغا؛ فبقية النحويين الذين اطّلعتُ على كتبهم، ونقلت عنهم في البحث، لم يعرضوا له، ومنهم الشلوبين في شرح المقدمة الجزولية الكبير ت: تركي العتيبي وابن عصفور في شرح الجمل، والرضي في شرح الكافية، وابن مالك في شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية، وابن عقيل في المساعد، وناظر الجيش في تمهيد القواعد، والغريب عندي في الأخيرين أنهما ينقلان عن أبي حيان، وذكر التصغير قبلهما، وأولهما ذكره في شرح الألفية ١/ ٢١٦.

وبذكر أثر التصغير في مسوغات الابتداء بالنكرة، وهو مناط البحث، تُختتم هذه المسألة.

المسألة الثامنة: الاستدلال به على أصل (مذ).

احتج بعض النحويين بالتصغير أنّ أصل (مذ) (منذ)، وأول مَنْ وقف البحث عليه محتجا بذلك هو ابن السراج الذي قال: " وأمّا (مذ) فمحذوفة من (منذ)... ولو سمّيت إنسانا بـ(مذ) لقلت: مُنَيذ إذا صغّرته، فرددت ما ذهب"[(١)].

وهذه المسألة، وأقصد البحث عن أصل (مذ) لم يتفق النحويون على إيرادها، فسيبويه والمبرد لم يعرضا لها[(٢)] ومن عرض لها بعد ابن السراج كانوا ثلاث طوائف، طائفةً ذهبت إلى أن (منذ) هي أصل (مذ) وهم حسب بعض النحويين الجمهور[(٣)] وهم كذلك؛ لأن المحفوظ في الكتب أنّ الذي خالف في أصالتها لها نحويان فقط، فعدّا (مذ) أصلا في نفسها، وهما ابن مُلكون ومنصور بن فلاح اليمني[(٤)] ولعل مذهب أبي الحسن الأخفش فيه دليل لهما، وليس ببعيد عنهما، وإن كان المتقدم عليهما، إذ ذهب إلى أن (منذ) لغة الحجاز، و(مذ) لغة تميم وغيرهم[(٥)]، وهذان مع

---

(١) الأصول: ٢/ ١٣٧.

(٢) يُنظر: الكتاب: ١/ ١٧ و٣/ ٢٨٧ و٤/ ١٤٦ و١٩٤ و٢٢٦ والمقتضب: ٣/ ٣٠ و٣١ و٣٣ و٤/ ١٤٣.

(٣) يُنظر: الجنى الداني: ٣٠٤ والهمع: ٢/ ١٦٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٣٠٥ والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٣٤ والارتشاف: ٣/ ١٤١٥ ومغني اللبيب: ١/ ٣٣٦ والهمع: ٢/ ١٦٤ في مذهب ابن ملكون وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحي المصري: ١/ ٤٥٥ في الحديث عن رأي منصور بن فلاح حيث قال:" منعه صاحب المغني وقال: مُنيذ وأمناذ غير منقول عن العرب".

(٥) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: المصري: ١/ ٤٥٦ وفيه قال الرضي:" قال الأخفش: =

الأخفش منهما تكوّنت الطائفة الثانية، والثالثة فيها المالقي وحده، وهو القائل: " والصحيح أنه إن كان اسما فهو مقتطع من (منذ) بدليل التصغير المذكور... وأمّا إذا حرفا فهو لفظ قائم بنفسه، لا يُطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل"[(١)].

هذه ثلاثة مذاهب في كون (منذ) أصل (مذ) وثمّ مذهبان في الاحتجاج بالتصغير على هذه الأصالة، أصحاب المذهب الأول جعلوا التصغير حجة، وأصحاب المذهب الثاني رفضوه أو لم يُوردوه، فذهب إلى الاحتجاج به على أصالة (منذ) لـ(مذ) ابن السراج والأنباري والعكبري وابن يعيش والرضي والمالقي والمرادي[(٢)].

ولم يُورد السيرافي وابن مالك وأبو حيان وابن هشام التصغير دليلا على الأصالة، وإن ذهبوا إليها واحتجوا بغيره عليها، وأنكر منصور بن فلاح اليمني سماع التصغير عن العرب فيها[(٣)].

=

منذ لغة أهل الحجاز، وأما مذ فلغة تميم وغيرهم، ويُشاركهم فيه أهل الحجاز، وحكى أيضا أن الحجازيين يجرون بهما مطلقا، والتميميين يرفعون بهما مطلقا"! ولم أجد هذا في معاني القرآن له، ت: فائز فارس، ط الثانية، الكويت، ١٤٠١هـ، ١/ ٩٣ و٢/ ٣٣٧.

(١) رصف المباني: ٣٢٢.

(٢) يُنظر: الأصول: ٢/ ١٣٧ والإنصاف: ١/ ٣٨٢ وما بعدها واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٦٩ وشرح المفصل: ٣/ ٩٣ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحيى المصري: ١/ ٤٥٥ ورصف المباني: ٣٢٢ والجنى الداني: ٣٠٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١/ ٩٤ حيث قال السيرافي:" وكان الأصل فيهما (منذ) و(مذ) مخففة" وشرح التسهيل: ٢/ ٢١٦ والتذييل والتكميل: ٧/ ٣٣٢ وما بعدها ومغني اللبيب: ١/ ٣٣٦ ومذهب ابن فلاح عند الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١/ ٤٥٥.

وعلى ما تقدّم في المسألة يتبيّن أنّ الاحتجاج بالتصغير على أن (منذ) أصل (مذ) هو مذهب أكثر النحويين، وذاك وجهٌ من وجوه أثر التصغير في نحو العربية، وهو الذي قصد البحث إليه.

المسألة التاسعة: إبطال عمل المصدر به.

اتفق النحويون على إبطال عمل المصدر بالتصغير، وذاك أمر أشار إليه ابن هشام قائلا: " ولا يختلف النحويون في ذلك"[(١)] وهو النحوي الوحيد الذي وقف البحث على قوله هذا في حكاية عدم اختلاف النحويين في هذه المسألة، فهي على هذا مسألة إجماع عنده.

وأول نحوي وقفتُ على قوله في هذه المسألة العُكْبريّ، وهو متأخر بالنظر إلى عمر النحو والنحويين، وحولها يقول: " وإذا صُغّر المصدر لم يعمل لوجهين: أحدهما: أن التصغير كالوصف، والثاني: أنه يُبعده من شبه الفعل؛ إذ الأفعال لا تُصغر، ولا عبرةَ بتصغير التعجب"[(٢)].

ومضى النحويون بعده على هذا القول، فلم أقف على نحوي خالف قوله وقول ابن هشام المتقدم أول المسألة، وإن وجدت مَنْ لم يُشر إلى هذا الشرط كابن يعيش وابن أبي الربيع[(٣)] فمن من ذكره بعد العكبري عدا ابن هشام ابن مالك والرضي وأبو حيان وابن عقيل والشاطبي والسيوطي والفاكهي[(٤)].

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى، إخراج محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الرياض الحديث: ٣٦٧.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٩ .

(٣) يُنظر: شرح المفصل: ٦/ ٥٩ وكذلك في ٦١ ذكر الفروق بين المصدر واسم الفاعل ولم يُشر إلى التصغير والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: ٣/ ١٠٦٦.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٠٦ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحيى المصري: ١/ ٧١٩ =

ولم يُخالف ما حكاه ابن هشام أحدٌ حسب اطلاعي إلّا الرضي الذي قال: " فيجوز على هذا أن تقول: أعجبني ضربُك الشديد زيدا، وضُريبُك زيدا"[١] وإلا ما كان من مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي أجاز "إعمال المصدر عمل الفعل مطلقا" ولم يمنعه تصغيره من العمل عنده إلا ما كان من عبد الرحمن السيد الذي اشترط ما كان النحويون اتفقوا عليه[٢].

وإهمال عمل المصدر وجهٌ من وجوه أثر التصغير في العربية، وهو أثر أشار إليه عامة متأخري النحويين، ولم يجد البحث فيه قولا لمتقدم[٣].

المسألة العاشرة: إبطال عمل اسم الفاعل.

أقدم نص نحوي في هذه المسألة قول سيبويه: " واعلم أنّك لا تُحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل؛ ألا ترى أنه قبيح: هو ضويربٌ زيدا، وهو ضويربُ زيد، إذا أردت بـ(ضارب زيد) التنوين. وإن كان (ضارب زيد) لما مضى فتصغيره جيد"[٤].

=

والتذييل والتكميل: ١١/ ٥٧ والارتشاف: ٥/ ٢٢٥٨ والمساعد: ٢/ ٢٢٦ والمقاصد الشافية: ٤/ ٢٢٦ وهمع الهوامع: ٣/ ٤٣ ومجيب الندا في شرح قطر الندى: ٤٦٩.

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٩٢ ومن الغريب أن الرضي زعم أن رأيه في شرح الكافية هو رأيه هنا، وليس الأمر كما زعم، وهذا أمر سبقني إلى التنبيه عليه محققو شرح شافية ابن الحاجب.

(٢) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لخالد بن سعود العصيمي، ط الأولى، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٣هـ: ١٨٨.

(٣) ويبقى في هذه المسألة؛ أنّ الإجماع يفتقد قول المتقدمين فيها، فأول نحوي ذكر الشرط من نحاة القرنين السادس والسابع الهجري، فأمامنا ما يقرب من أربعة قرون لم يجد البحث فيها قولا لأحد في هذه المسألة، وإذا أخذنا القضية على وجهها قلنا: إن المتقدمين في القرن الثاني والثالث والرابع والخامس لا يُنسب إليهم في هذه المسألة قول. والله تعالى أعلم.

(٤) الكتاب: ٣/ ٤٨٠ .

ومضى النحويون بعده على أنّ (القبيح) في كلامه هو الممنوع، فقال السيرافي: " فإذا صغرت (ضاربا) لم تقل: هذا ضويربٌ زيدا؛ لأن التصغير يُخرجه عن مذهب الفعل فلا يعمل"[(١)].

وبمثل مذهب السيرافي أخذ ابن عصفور وابن مالك والرضي وابن أبي الربيع وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والشاطبي والسيوطي والفاكهي[(٢)].

وإذا كان هؤلاء أبْدوا امتناع عمله حين تصغيره، ففي النحويين من ترك الشرط، أو سها عنه، فلم يذكره[(٣)].

---

(١) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٢١٦ وأعاد في ٢٢٠ القول مرة أخرى، ولم تكن عبارة الفارسي في التعليقة: ٣/ ٣٤١ سوى عبارة سيبويه بالقبح دون المنع.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٥٥٤ وفيه:" واعلم أن اسم الفاعل إذا صُغر لا يعمل؛ لأن التصغير من خواص الاسم" وشرح التسهيل: ٢/ ٢٧٣ وفيه:" ولما كان الوصف المذكور منزلا منزلة الفعل لم يجز تصغيره" والكافية الشافية: ٢/ ١٠٤٠ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحيى المصري: ١/ ٧٣٧ والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح: ٣/ ٩٨٨ وفيه:" ولا أعلم في هذين الشرطين خلافا ... إلا ضعيفا" والتذييل والتكميل: ١٠/ ٣٠٤ والارتشاف: ٥/ ٢٢٦٧ وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٣٨٥ والمساعد: ٢/ ١٩١ والمقاصد الشافية: ٤/ ٢٧٠ وفيه:" وما حُكي من قولهم: أنا مرتحل فسويقر فرسخا، فشاذ" وهمع الهوامع: ٣/ ٥٤ ومجيب الندا في شرح قطر الندى: ٤٧٦.

(٣) ممن وقفت عليه: العكبري في اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٠ وإن كان قد ذكره في شرح إيضاح أبي علي الفارسي، وهي رسالة علمية في مرحلة الدكتوراة أعدها عبد الرحمن الحميدي، وما زالت مخطوطة: ٢/ ٦٩١ ومثله الخوارزمي في التخمير: ٣/ ٩٩ وابن يعيش في شرح المفصل: ٦/ ٦٨.

والقول بهذا الشرط منسوب للبصريين والفراء من الكوفيين[١] واختلفت عبارات النحويين في نسبة المذهب الآخر، وهو عمل اسم الفاعل المصغر، فنَسبه بعضهم للكسائي وحده، وبعضهم عزاه إلى الكوفيين[٢] وبعضهم لبعضهم[٣]، وما نُسب للكوفيين أوبعضهم اختاره مجمع القاهرة إلا عبد الرحمن السيد[٤].

ومما لا يسع البحث إغفاله ؛ أنّ ابن مالك، الذي حكيتُ قبلُ منعه تصغير اسم الفاعل حين عمله، نصر القول الآخر وأيّده[٥].

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ٣٠٤ والارتشاف: ٥/ ٢٢٦٧ والعبارة فيهما تقريبا واحدة " هذا مذهب البصريين والفراء" والمساعد: ٢/ ١٩١ وهمع الهوامع: ٣/ ٥٤ ويُشكل على نسبته للبصريين عندي أمران: الأول: أن سيبويه عدّه قبيحا ولم يمنعه، وبين الأمرين فرق، والنحويون الذين وردت في المتن أقوالهم، عدا الفارسي، كلهم يرى أن ذلك ممتنع وليس قبيحا. والثاني: أنّ بعض النحويين البصريين كالمبرد وابن السراج مثلا لم يذكروا هذا الشرط، فكيف يُنسب إليهم قول وهم سُكوت؟

(٢) عزاه للكسائي وحده ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٧٤ حيث قال:" ولم ير الكسائي ذلك مانعا" والكافية الشافية: ٢/ ١٠٤٠ حيث قال:" بطل عمله إلا عند الكسائي" ونماه للكوفيين ابن عصفور: شرح الجمل: ١/ ٥٥٤ حيث قال:" خلافا لأهل الكوفة" وأبو حيان في التذييل والتكميل: ١٠/ ٣٠٤ والارتشاف: ٥/ ٢٢٦٧ والمساعد: ٢/ ١٩١ وهمع الهوامع: ٣/ ٥٤ ونسبه أبو حيان ومن بعده في هذه الحاشية إلى أبي جعفر النحاس مع الكوفيين.

(٣) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: يحي المصري: ١/ ٧٣٨ وفيه:" وجوّز بعضهم عمل المصغر".

(٤) يُنظر: القرارات النحوية والتصريفية: ٢٠٤.

(٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٧٤ رادا قول الكسائي وحكايته عن العرب:" حكى عن بعض العرب: أظنني مرتحلا وسُوَيّرا فرسخا... ولا حجة فيما حكاه؛ لأن (فرسخا) ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل" ونقل عنه السيوطي في همع الهوامع ٣/ ٥٤ نصرة الكسائي قائلا:" وقال ابن مالك في التحفة: هو قوي بدليل إعماله محوّلا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة".

وهذه واحدة من المسائل التي يكون أثر التصغير فيها متنازعا فيه بين النحويين، فطائفة تنسب إلى العرب أثره في العمل، وطائفة أخرى تذهب إلى خلاف ما ذهبتْ إليه الأولى.

المسألة الحادية عشرة: إبطال عمل صيغ المبالغة.

لم أجد لإبطال عمل صيغ المبالغة بالتصغير نصا لنحوي قديم؛ كما هي الحال في إبطال عمل اسم الفاعل، إلّا أن تُحمل هذه الصيغ والأمثلة على حديث سيبويه في اسم الفاعل المتقدم في إبطال عمل اسم الفاعل بالتصغير[(١)].

وإبطال عملها بالتصغير ماض على مذهب البصريين ومن تبعهم[(٢)]، وأمّا الكوفيون فلم يروا لهذه الصيغ عملا أصلا[(٣)] فلا يرد في مذهبهم، حسب ما وقفتُ

---

(١) هناك نص قديم في إعمالها وإجرائها مجرى اسم الفاعل، وهو قول سيبويه في كتابه ١/ ١١٠:" وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يُبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان يُحدّث عن المبالغة" ولكنه فرّق بين صيغ المبالغة، فكان أكثرها عملا: فعول، وفعّال، ومفعال، وقل عمل: فعيل وفعِل، وإن كان الأول، وهو فعيل، أكثر من فعِل كما قال سيبويه ١/ ١١٢:" وفعلٌ أقل من فعيل".

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٦٤ وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٧٢ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب ت: يحيى المصري: ١/ ٧٣٥ و٧٣١ والتذييل والتكميل: ١٠/ ٣١٠ وشرح شذور الذهب: ٣٩٢ والمساعد: ٢/ ١٩٣ وهمع الهوامع: ٣/ ٥٨ ومجيب الندا في شرح قطر الندى للفاكهي: ٤٨٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٧٣ وفيه:" خلافا للكوفيين" وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: يحيى المصري، ١/ ٧٣٥ والتذييل والتكميل: ١٠/ ٣٠٩ والمساعد: ٢/ ١٩٣ وهمع الهوامع: ٣/ ٥٩ وأمّا السماع الذي ورد فيه عملها؛ فتأوّله الكوفيون، وفي مذهبهم يقول أبو حيان في التذييل والتكميل: ١٠/ ٣١٨:" وأمّا الكوفيون فتأوّلوا السماع على أنّه على إضمار فعل يُفسّره المثال، فتقول في نحو: أنت غيّوظٌ ما علمتُ أكبادَ الرجال، أي: تقديره: تغيظ أكباد الرجال" وشرح شذوذ الذهب: ٣٩٦ وفيه:" وأما الكوفيون فلا يُجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا =

عليه، حديث حول عملها مصغرة وغير مصغرة، ولبعض البصريين في صيغتي: فعيل وفعِل مذهب كمذهب الكوفيين(١).

وهذه المسألة يبدو أن النحويين، القائلين بعمل هذه الصيغ، متفقون على أنّ التصغير مُبطل لعملها، ولم أر في ما رجعتُ إليه من كتب النحويين مَنْ أجاز عملها مع تصغيرها(٢).

=

شيئا منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلا، وهو تعسف" والمقاصد الشافية: ٤/ ٢٨٧ وفيه:" والصواب صحة الإعمال كما ذهب إليه البصريون".

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٤٤٠ وفي ٤٤٢ قال السيرافي:" قال أبو سعيد: اعلم أن النحويين قد خالفوا سيبويه في تعدي (فعِل) و(فعيل) وجريهما مجرى الأفعال، فقالوا: لا تتعدى، ولا تعمل عمل الفعل" وقال في ٤٤٤:" وكان الجرمي يُجيز تعدي (فعِل) على مذهب سيبويه" وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: يحيى المصري، ١/ ٧٣١ وفيه:" أبنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة" والتذييل والتكميل: ١٠/ ٣١٠ وفيه:" ومنع أكثر البصريين، منهم المازني والزيادي والمبرد، إعمال: فعيل وفعِل. وفرّق الجرمي بينهما، فأجاز إعمال فعل، ولم يُجز إعمال فعيل. وفرّق أبو عمرو بينهما، فأجاز إعمال فعل على ضعف، وخالف في فعيل" ثم قال أبو حيان بعد ذلك ١٠/ ٣١٧:" والإنصاف في هذه المسألة القياسُ على فعول وفعّال ومفعال، والاقتصار في فعيل وفعل على مَوْرد السماع" وشرح شذور الذهب: ٣٩٤ وما بعدها وفيه:" وإعمال هذه الثلاثة كثير؛ فلهذا اتفق عليه جميع البصريين" والمقاصد الشافية: ٤/ ٢٨٧ وهمع الهوامع: ٣/ ٥٩.

(٢) وإن نسب ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٦٤ إلى ابن خروف جواز إعمالها دالّة على المضي قائلا:" إلا ما ذكره ابن خروف من أن هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضي، واستدل على ذلك بأنها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها" فقد أفسد مذهبه ذلك، ولم ينسب إليه عملها مصغرة.

المسألة الثانية عشرة: إبطال عمل اسم المفعول به.

لم أطلّع على نص لمتقدم، يذكر فيه أن التصغير يُبطل عمل اسم المفعول، إلّا أن يُحمل اسم المفعول على قولهم في اسم الفاعل، كما صنع المتأخرون كابن مالك وغيره؛ إذ كانت عبارتهم صريحة أنّه محمول عليه في كل شيء، وفي هذا يقول ابن مالك " يعمل اسم المفعول عمل فعله مشروطا فيه ما شُرط في اسم الفاعل"[(١)].

وبعد ابن مالك نصّ مِن النحويين على أنّ اسم المفعول يبطل عمله بالتصغير: الرضي وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والشاطبي والسيوطي والفاكهي[(٢)].

وهذه المسألة أيضا لم يقف البحث فيها على رأي للكوفيين، إلّا أن يُحمل مذهبهم فيها على مذهبهم في عمل اسم الفاعل، ويُجرى خلافهم في اسم الفاعل فيه، فيكون عمله مصغرا مذهب الكسائي وحده، أو مذهب الكوفيين عدا الفراء؛ كما تقدّم في اسم الفاعل[(٣)].

---

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٨٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٨٧ وفيه:" يعمل اسم المفعول عمل فعله مشروطا فيه ما شُرط في اسم الفاعل" وشرح كافية ابن الحاجب، ت: يحيى المصري: ١/ ٧٣٧ وأعاد ذلك في ٧٤٢ والتذييل والتكميل: ١٠/ ٣٥٨ والارتشاف: ٥/ ٢٢٨٧ وشرح شذور الذهب: ٣٩٦ والمساعد: ٢/ ٢٠٧ و ٢٠٨ والمقاصد الشافية: ٤/ ٣١٤ وهمع الهوامع: ٣/ ٦١ ومجيب الندا: ٤٨٢ .

(٣) يُنظر في هذا: المسالة العاشرة حول إبطال عمل اسم الفاعل بالتصغير.

المسألة الثالثة عشرة: الاحتجاج بالتصغير على اسمية فعل التعجب.

هـذه مسـألة قديمـة في النحـو، وردت في الكتـاب، وهـو مـن مصـادر النحـو الأولى، ووردت في غيره، مما جاء بعده، والتصغير فيها عند البصريين لا يُغيّر من حال الفعلية في أفعل التعجب.

وفي هذا يقول سيبويه: " وسألت الخليل عن قول العرب: ما أُميلحَه! فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يُحقّر[١]".

وعلى هذا المذهب مضى النحويون البصريون، المتقدمون منهم والمتأخرون حسب عبارة ابن الشجري[٢]، ومعهم الكسائي من الكوفيين[٣]، ومضى عليه جماهير النحويين بعدهم، فلم يجد البحث لنحوي بعد المتقدمين من خالفهم[٤].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٧٧- ٤٧٨.

(٢) يُنظر: أمالي ابن الشجري، ت: الطناحي: ٢/ ٣٨١ وفيه:" أجمع النحويون البصريون، المتقدمون والمتأخرون: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وأبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد..." وختمهم بالسيرافي ثم قال:" ومن جاء بعد هذه الطبقة كأبي الفتح عثمان بن جني وأبي الحسن علي بن عيسى الربعي... وتابعهم أبو الحسن علي بن الحسن الكسائي" وذهب المحقق إلى أن أبا البركات الأنباري قد أغار على ما عند ابن الشجري في هذه المسألة من شواهد وطريقة احتجاج.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٨١ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٦٢ والتذييل والتكميل: ١٠/ ١٧٨ وفيه بعد سوق نص التسهيل الذي فيه أنّ الكسائي موافق للبصريين:" ونقل بعض أصحابنا أنه اسم عند الكوفيين" الارتشاف: ٤/ ٢٠٦٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٨٥ وفيه يقول المبرد:" وإذا قلت: ما أحسن زيدا، فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أحسنني؛ لأن (أحسن) فعل فظهر المفعول بعده، كما يظهر بعد (ضرب)، ولو كان اسما لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه، نحو: هذا غلامي" والأصول لابن السراج: ١/ ١٠٠ وعلل النحو للوراق: ٣٢٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢١٦ وفيه:" ولا خلاف بين
=

واختلفت عبارة النحويين في القائلين باسمية أفعل التعجب، فنسبها بعضهم إلى الفراء وطائفة من الكوفيين[١]، وعزاها آخرون إلى الكوفيين عدا الكسائي[٢]، وأسندها غير هؤلاء إلى الكوفيين جملة[٣] ونماها آخر إلى قوم من النحويين[٤].

ولهذا المذهب، الذي اختُلف في قائله والذاهب إليه؛ أوردت هذه المسألة؛ لأن هؤلاء الذين عُزي إليهم هذا القول، وهو اسمية أفعل التعجب، استندوا في مذهبهم إلى التصغير، وجعلوه دليلا لهم في قولهم الذي مالوا إليه[٥].

=

النحويين أن الفعل في غير التعجب لا يُصغّر، ومما يُبعد تصغير الفعل أنّ اسم الفاعل إذا صُغرناه بطل أن يعمل" وفيه نظر من حيث إن الكوفيين عدا الكسائي لا يعدّونه فعلا أصلا؛ فكيف يقول السيرافي: لا خلاف بين النحويين أن الفعل في غير التعجب لا يُصغر! أقصد أن الكوفيين، بناء على مذهبهم، يقولون: لا يُصغّر الفعل أبدا، والتعجب اسم، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٢٦ والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٣ شرح التسهيل: ٢/ ٣٦٢ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٢/ ١٠٩١ وفيه:" ولمشابهة أفعل التعجب لأفعل التفضيل في الوزن... توهّم غير الكسائي من الكوفيين أن أفعل التعجب اسم... وقوّى وهمهم تصغيرهم إياه"! والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح: ٣/ ٧١٩ والتذييل والتكميل: ١٧٨ وما بعدها والارتشاف: ٤/ ٢٠٦٨.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٨١.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٢٦ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: المصري: ٢/ ١٠٩١.

(٣) يُنظر: التبيين في مسائل الخلاف: ٢٨٥ وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٣ والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح: ٣/ ٧١٩.

(٤) يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٨٣.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣/ ٣٨٣ وفيه درس مطول لهذه المسألة وترجيح لمذهب البصريين فيها والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٢٧ التبيين للعكبري: ٢٨٩ وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/

=

والنحويون متفقون على أنّ التصغير من علامات الاسم وأماراته، ولكنهم اختلفوا في كونه دليلا على اسمية أفعل التعجب، فجعله البصريون وجماهير النحويين فعلا، ولم يقرّوا بما يلزم من تصغيره "وإنما لم يُقرّوا بذلك لمعارضِ ثبوتِ الفعلية، فاحتاجوا إلى الاعتذار عنه"(١).

المسألة الرابعة عشرة: وجوب منع الجائز صرفه.

أجمع النحويون، وقبلهم أجمع العرب في لغاتهم، أنّ نحو: هنْد، المؤنث الساكن الوسط، الذي كان يجوز فيه عندهم وجهان يخرج بالتصغير، نحو: هُنَيدة، إلى المنع بتّة، وفيه يقول سيبويه: " كما تخرج (هند) إذا قلتَ: هُنيدة إلى ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات"(٢).

وعلى هذا جرى النحويون بعده، وهم كثير، ولعلها تُغني مع النص التأسيسي المتقدم عن إحصائهم هذه الإحالة إلى بعضهم(٣).

=

١٤٣ وشرح التسهيل: ٢/ ٣٦٢ والتذييل والتكميل: ١٠/ ١٧٩ والمقاصد الشافية: ٤/ ٤٤١ وفيه:" وأقوى احتجاجاتهم تصغيره قياسا".

(١) المقاصد الشافية: ٤/ ٤٤٣ وفي المصادر المذكورة بسط هذه المسألة وأدلتها لمن أراد أن يطّلع عليها.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٠٠ ولم يُخالف النحويين، البصريين خاصة، إلا الزجاج فإن مذهبه وجوب منعه، وهو ساكن الوسط، فلا تأثير للتصغير عليه، وفي (ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨) يقول :" وأمّا إجازتهم صرفه؛ فاحتجوا فيه بأنه... قال أبو إسحاق: وهذا خطأ".

(٣) يُنظر: توجيه اللمع لابن الخباز: ٤١٦ وفيه:" ولو حقرت (هند) قلت: هنيدة، فلم تنصرف على كل قول؛ لأن التحقير أدخل فيها علامة التأنيث" شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١٥٠٤ والتذييل والتكميل لأبي حيان: ١٥/ ٧٩ و١٥٩ وهمع الهوامع: ١/ ١٢٠.

وهذا وجه من وجوه أثر التصغير في ما لا ينصرف، كشفت عنه هذه المسألة، وهو أثر مجمع عليه عند العرب الفصحاء، وعلى إثرهم أجمع النحويون.

خلاصة تصغير ما ينصرف وما لا ينصرف عند النحويين

حاول النحويون أن يُوجزوا لنا جملة أثر التصغير في منع الاسم وصرفه، وكان أول نحوي وقفتُ على قوله فيه السِّيرافي، وفي هذه القضية يقول: " الأسماء في التصغير على ثلاثة أوجه في حكم الصرف: فمنها اسم لا ينصرف في التصغير والتكبير، نحو هذا الباب وغيره - يقصد باب أفعل - واسم لا ينصرف، فإذا صُغّر انصرف كالأسماء المعدولة، نحو: عمر وزفر، فإذا قيل: عُمير وزُفير انصرف، واسم ينصرف، فإذا صُغّر لا ينصرف، وذلك كرجل يُسمّى (تضارِب) أو ما كان من بنائه، فإذا صُغّر صار (تُضيرب) فلم يصرف"[1].

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤٥٧ _٤٥٨ وهذا الذي بدأه السيرافي توارد عليه بعض النحويين بعده، فذكر هذه الأقسام، وزادها رابعا، ابن الخباز في توجيه اللمع: ٤١١ قائلا:" أربعة أُقسام: قسم ينصرف مصغرا ومكبرا... وقسم لا ينصرف مصغرا ولا مبكرا ك: أحمد، إذا لم يُحقر تحقير الترخيم، وقسم ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا... وقسم ينصرف مصغرا ولا ينصرف مكبرا ك: عمر المعدول" ومثله فعل ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٣_١٥٠٤ وشرح كافية الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: حسن الحفظي: ١/ ١٩٦ _ ١٩٨ وفيه:" اعلم أن التصغير يُخلّ من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزن آخر... وكذا الجمع الأقصى يختل بالتصغير... ويختل بالتصغير وزن الفعل أيضا إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل... وأمّا الألف والنون فنقول: ... وإن انقلب ياء كما تقول في سلطان: سليطين فإنه يخل بهما" وكذلك أبو حيان في التذييل والتكميل: ١٥/ ١٥٧ وتعقّب ابن مالك قائلا:" ابن مالك أطلق أن الأعجمي، إذا صُغر لم يصرف، ... وليس كذلك؛ لأنه إذا صُغر تصغير ترخيم صُرف، تقول في (إبراهيم وإسماعيل): بُريه، وسُميع" وغرضي من إيراد هذا كله أن أُبرز جهود العلماء في إيجاز باب ما لا ينصرف من خلال =

وفي هذا المعنى، وهو أوجز في القول، قول الفارسي: " إذا وافق تصغير ما ينصرف تصغير ما لا ينصرف لم يُصرف، كما أنه إذا وافق تصغير ما لا ينصرف تصغير ما ينصرف صرفته، نحو: عمير تصغير (عمر) ومُسيجد تصغير (مساجد)"(١).

ولهذا التقسيم علاقة بثلاث مسائل، أولاها المتقدمة آنفا، والأُخريان قادمتان إن شاء الله تعالى، أُولاهما حول صرف ما لا ينصرف بالتصغير، وأُخراهما حول منع ما ينصرف.

المسألة الخامسة عشرة: صرف ما لا ينصرف بالتصغير.

تنتقل بالتصغير من المنع إلى الصرف هذه الأشياء: الجمع الأقصى، وما فيه ألف الإلحاق، والمعدول، والأعجمي المصغر تصغير ترخيم، وما فيه وزن الفعل، إذا لم يكن في أوله زيادة، وبعض ما زيدت فيه الألف والنون، ودونك نصوص النحويين في ذلك، منقولا منها في المتن أقْدمَها، ومُحالا إليه في الحاشية غيرها.

قال سيبويه في الجمع الأقصى: " واعلم أنّك إذا سمّيت رجلا (مساجد) ثم حقّرته صرفته؛ لأنك قد حوّلت هذا البناء"(٢).

وفي ألف الإلحاق يقول سيبويه في سؤالٍ له الخليل عنها: " وسألته عن تحقير (علقى) اسم رجل، فقال: أصرفه؛ كما صرفت (سرحان) حين حقّرته"(٣).

=

فكرة التصغير، وأُبدي دور كل واحد ما أمكنني ذلك.

(١) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ٢٠.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٢٨ وما بعدها والأصول: ٢/ ٨٧ وفيه يقول:" وإن صغّرته . يقصد: مساجد . صرفته: مُسيجد؛ لأنه قد عاد البناء إلى ما يكون في الواحد مثله" وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٩٨ وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٤٢٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢١٩ والأصول: ٢/ ٨٤ وفيه:" فإن صغرت (علقى) اسم رجل صرفته... وإن سمّيت

=

ويقول سيبويه في المعدول: " وإن حقّرته صرفته ؛ لأن فُعيلا لا يقع في كلامهم محدودا عن (فويعل) وأشباهه"[١].

ويقول عن (أُخر): " فإن حقرت (أخر) اسم رجل صرفته ؛ لأن فُعيلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه، فلمّا حَقّرت غَيّرت البناء الذي جاء محدودا عن وجهه"[٢].

ويقول فيه أيضا: " فإذا حقّرت (ثناء وأحاد) صرفته، كما صرفت (أُخيرا وعُميرا) تصغير (عمر وأُخر) إذا كان اسم رجل ؛ لأن هذا ليس هنا من البناء الذي يُخالف به الأصل"[٣].

وقال أبو حيان في (سحر): " الذي لا يصرف مكبرا ويُصرف مصغر هو ما يزول بتصغيره سبب المنع... وسُحير تصغير (سحر)" [٤].

=

بـ(علباء) صرفته؛ لأنه ملحق بـ(سرداح) تقول: عليبي" وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٨٤ والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: ٣/ ٣٦ وفيه:" لكنك لو صغّرته، وألفه للإلحاق، لانصرف؛ لزوال شبهه بألف التأنيث".

(١) الكتاب: ٣/ ٢٢٤ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٥٧ والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: ٣/ ٢٠ وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٤٢١ وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٦٢ وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٣ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: الحفظي: ١/ ١٩٦.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٢٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٢٦ والأصول: ٢/ ٨٣ وفيه:" :" وإذا حقّرت (ثناء وأُحاد) صرفته؛ لأنك تقول: أُحيد، وثُني، فيصير مثل (حُمير) فيخرج إلى مثال ما ينصرف".

(٤) التذييل والتكميل: ١٥/ ١٥٧ والارتشاف: ٢/ ٨٩١ ولعل مردّ عدم ذكر كثير من النحويين لـ(سحر) صراحة؛ أنّهم أطلقوا القول في المعدول، وهي منه، فلم يكن داع لذكر أثر التصغير عليها.

ويقول أبو حيان في العلم الأعجمي المصغر تصغير ترخيم: " ابن مالك أطلق أن الأعجمي، إذا صُغّر، لم يُصرف... وليس كذلك؛ لأنه إذا صُغّر تصغير ترخيم صُرف، تقول في (إبراهيم وإسماعيل): بُريه، وسُميع"(١).

وقال سيبويه في تحقير الفعل المسمى به: " فإن سميت رجلا ضرّب وضُرّب أوضُورب لم تصرف. فأمّا فعّل فهو مصروف، ودحرج ودُحرج لا تصرفه؛ لأنه لا يشبه الأسماء. ولا يصرفون خَضّم... فإنْ حقّرتَ هذه الأسماء صرفتها؛ لأنها تُشبه الأسماء"(٢).

وفي بعض ما في آخره ألف ونون يقول سيبويه: " فإذا حقّرت (سِرْحان) اسم رجل فقلت: سُريحين، صرفته؛ لأن آخره الآن لا يُشبه آخر (غضبان)؛ لأنك تقول في تصغير (غضبان): غُضيبان"(٣).

وهذا مجمل ما وجدته في هذه المسألة، ولم أقف على خلاف فيه بين النحويين، وتعداد هذه الأحوال التي يُخرج بها التصغيرُ الألفاظ من المنع إلى الصرف هو غاية ما يسعى إليه البحث وينتدب صاحبه نفسه له.

المسألة السادسة عشرة: منع المصروف به.

من أثر التصغير أن يُمنع الاسم الصرف، بعد أن كان مصروفا، ولهذا أمثلة ذكرها النحويون، أولها قول سيبويه: " إذا سمّيت بـ(تفاعُل) نحو: تضارُب، ثم حقّرته

---

(١) التذييل والتكميل: ١٥/ ١٥٧.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٠٧ وما بعدها وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٥٧ والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: ٣/ ٢٠.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢١٧ والأصول: ٢/ ٨٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٨٢ وشرح كافية ابن الحاجب للرضي، ت: حسن الحفظي: ١/ ١٩٨.

فقلت: تُضَيْرب، لم تصرفه؛ لأن يصير بمنزلة (تغلب) ويخرج إلى ما لا ينصرف، كما تخرج هند في التحقير.." [(١)].

وعدّ ابن مالك منه ألفاظا أخرى قائلا: " والثالث - وتقدم ذكره له " ما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا" - تِحْلئ وتَوسّط وتُرْتَب وتِهبِّط أعلاما، مما يتكمّل فيه بالتصغير سببُ المنع. فإن تصغيرها: تُحَيلئ، وتُوَيسط، وتُرَيْتب، وتُهَيْبط، على وزن مضارع بيطر"[(٢)].

ولم أر نحويا، اطّلعتُ على كلامه ذكر في هذا النوع خلافا، إلا ما كان من الرضي، فإنه حكاه فيه قائلا: " وأمّا إن عرض الوزن في المصغر، ولم يكن في المكبر، كما تقول في (تضارب) علما: تُضَيْرب، وفي (تحلئ): تُحيلئ، فبعضهم لا يعتبره لعروضه، والأكثر يعتبرونه؛ لأن التصغير وضع مستأنف"[(٣)].

وهذا وجه آخر من وجوه أثر التصغير في نحو العربية، ذكره النحويون، وحكوه عن لسان العرب.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٢٠٠ والأصول: ٢/ ٨٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٦٤ وفيه:" وقد ذكر أن الفعل الذي في أوله الزوائد فالتحقير لا يُغيّر الصرف فيه" والتعليقة للفارسي: ٣/ ٢٠ وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٤١١ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: حسن الحفظي: ١/ ١٩٧.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٣ وما بعدها والتذييل والتكميل: ١٥/ ١٥٩ والارتشاف: ٢/ ٨٩١ وزاد أبو حيان فيهما تصغير (أَلندد) همع الهوامع: ١/ ١٢٠.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي، ت: حسن الحفظي: ١/ ١٩٧ ولعل مما يقوّي دعواي أن أحدا لم يذكره سوى الرضي أن أبا حيان، وهو ممن يستقصي المذاهب، لم يُشر إليه في التذييل والتكميل: ١٥/ ١٥٩ ولا في الارتشاف: ٢/ ٨٥٧ وما بعدها.

المسألة السابعة عشرة: سراويل جمعٌ بدليل التصغير.

(سراويل) مما اختلف فيه النحويون، أعجمي هو أم عربي؟ ومفرد هو أم جمع؟ فذهب الأكثرون إلى أنه مفرد أعجمي، كان ذلك مذهب سيبويه وغيره(١).

وذهبت طائفة قليلة من النحويين، منهم المبرد، إلى أنه عربي، مفرده (سروالة) (٢).

وقوّت مذهبَ المبرد روايةُ سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول في تصغيره: سُرَيّيلات(٣)؛ لأن تصغير جمع الكثرة يكون برده إلى مفرده، ثم يُجمع جمع مؤنث سالما؛ إن كان لغير العاقل(٤).

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/ ٢٢٩ والمذكر والمؤنث لأبي حاتم: ١٩٧ وفيه:" السراويل: مؤنثة، ولا يُذكّرها أحد علمناه. وبعض العرب يظن السراويل جماعة" والأصول: ٢/ ٨٨ ،شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٩٦ وفيه:" وسراويل عند سيبويه والنحويين عجمي" والتعليقة للفارسي: ٣/ ٥٥ وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٦٤ وشرح المقدمة الجزولية: ٣/ ٩٨١ وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠١ وأوضح المسالك: ٤/ ١١٧ وشرح الأشموني: ٣/ ١٨٦.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٤٥ و٣٤٦ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٩٦ وفيه:" وقد ذكر هذا أبو العباس واعتمد عليه" وشرح المفصل: ١/ ٦٤ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ت: الحفظي: ١/ ١٦٠ والذي حكى (سروالة) هو الأخفش كما في المقتضب: ٣/ ٣٤٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٤٩٦ والمخصص: ١٧/ ١٥ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١/ ١٦٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣/ ٤٩٣ والأصول: ٣/ ٥٣ ونصه:" وزعم يونس أن من العرب من يقول في (سراويل): سُرَيّيلات" وحكى تصغير الجمع ابن الضائع في شرح الجمل، وهو رسالة علمية مخطوطة: ٣/ ٧٧٢ و٧٧٣ عن الفراء، ولم أجد لهذه الرواية عن الفراء أثرا في كتبه، وابن الضائع هو أول من ذهب إلى تقوية مذهب المبرد بهذه الرواية، وما صنعتُ شيئا سوى الانتفاع بما قاله.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٩٠ وفيه يقول:" فإذا أردت أن أُقلله وأحقّره صرتُ إلى بناء الأقلّ ... فإن لم =

وما جرى بالتصغير في هذه المسألة هو آخر ما في مبحث (أثر التصغير في النحو) وبعده ينتقل البحث وصاحبه إن شاء الله إلى تناول ما ينضوي تحت المبحث الثاني (أثر التصغير في التصريف) وإبرازه.

=

تفعل فحقّره على الواحد وألحق تاء الجمع" وما بعدها والأصول: ٣/ ٥٢ وفيه المعنى الذي ذكره سيبويه، وأقصد أنه يُرد إلى أدنى العدد، إن كان له جمع قلة، فإن لم يكن له رُدّ إلى مفرده.

المبحث الثاني: أثر التصغير في التصريف.

لم يقتصر أثر التصغير في العربية على جانب النحو فيها، بل تخطاه إلى الصرف، فكان له أثر فيه، وكانت مسائله، التي هُدي الباحث إليها، ثلاث عشرة مسألة، هذا خبرها.

الثامنة عشرة: الاستدلال به أنّ لفظا ما ليس جمع تكسير.

مضى النحويون أنّ اسم الجمع، نحو: نفر، وقوم، ورهط، وركْب، يُصغر على لفظه، فقال سيبويه في باب (تحقير ما لم يُكسر عليه واحد للجمع): "ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجمع"(١).

وخالف فيه الأخفش، فجعله جمعا، وردّه في التصغير إلى مفرده(٢) ورُد عليه ذلك، وممن رده ابن سيده، وحجته تصغير العرب إياه، قائلا: "وهو عند أبي الحسن جمع، ويدل على صحة قول سيبويه أن العرب إذا حقّرت هذا النحو حقرته بوزنه كما تُحقر الواحد، فقالوا: شُريب، ورُكيب"(٣).

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٩٣ ومثل قوله إن لم يكن هو في: المقتضب: ٢/ ٢٩١ و٣/ ٣٤٧ وفي الأول:" اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد" والأصول: ٣/ ٣١ و٥٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٣١ و٢٣٤ والارتشاف: ١/ ٣٨٢ وهمع الهوامع: ٣/ ٣٤٩ وما بعدها.

(٢) يُنظر: شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده: ٣١٠ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٦٦ وفيه:" ومذهب الأخفش، وهو أن ركبا جمع راكب، وسفرا جمع مسافر، يقتضي رد مثلهما إلى الواحد" والارتشاف: ١/ ٣٨٢ وهمع الهوامع: ٣/ ٣٤٩.

(٣) شرح مشكل شعر المتنبي: ٣١٠ .

وقال ابن السراج، وهو قبل ابن سيده ولكني قدّمته عليه؛ لأنه صرّح بالأخفش، " ألا ترى أنك تقول في التصغير: رُكيب، وسُفير"[١].

وفي هذه المسألة الصرفية يتبين أثر من آثار التصغير، وهو الاحتجاج به واللجوء إليه حين الخلاف بين النحويين.

التاسعة عشرة: رد جمع الكثرة إلى جمع السلامة.

لما كان تصغير جمع الكثرة مُرادا من ورائه تقليل العدد؛ كما قال الخليل رحمه الله: " لأني إنّما أُريد تقليل العدد"[٢] ذهبت العرب فيه حسب حكاية النحويين جميعا عنهم فيه مذهبين؛ الأول: ردّ جمع الكثرة إليه، إن كان له بناء قلة نحو: دُور، ورده للمفرد، والثاني: ردّه إلى المفرد وحده، إن لم يكن له بناء قلة، ثم جمعه جمع سلامة، وفيه يقول الخليل: " فإن لم تفعل فحقرها على الواحد، وألحقْ تاء الجمع... وكذلك ما جُمع بالواو والنون والياء والنون"[٣].

وهذا، وهو رد جمع الكثرة إلى جمع السلامة حين تصغيره، وجه من وجوه أثر التصغير في صرف العربية، وهو أثر حكاه النحويون عن العرب ونقلوه عنها.

---

(١) الأصول: ٣/ ٣١ .

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٩٠.

(٣) الكتاب: ٣/ ٤٩٠ وما بعدها ويُنظر أيضا: المقتضب: ٢/ ٢٧٨ والأصول: ٣/ ٥٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٣٠ والارتشاف: ١/ ٣٨٤ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٦٧ وما بعدها.

العشرون: حذف همزة الوصل من المصادر وغيرها.

حذفت العرب همزة الوصل من المصغر، وعلتها كما في قول سيبويه: " لأن ما يليها من بعدها لا بُدّ من تحريكه"[(١)] فقالوا في (استضراب): تُضَيْريب، وقالوا في (اسم وابن): بُنيّ، وسُميّ[(٢)].

وهذا، وهو حذف همزة الوصل، أثر من آثار التصغير في العربية، نقله النحويون عن العرب، واتفقوا عليه[(٣)].

الحادية والعشرون: الرد إلى ما حُذف أحد أصوله.

حكى النحويون جميعا أنّ التصغير على ألسنة العرب تعود به الأصول المحذوفة أحيانا، وتتتامّ به الألفاظ المنقوصة، والداعي إلى هذه العودة وفق قول سيبويه " اعلم أن كل اسم كان على حرفين فحقّرته رددته إلى أصله حتى يصير على مثال (فعيل)"[(٤)].

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٣٣ وفي ٣/ ٤٤٧ :" لأن ما بعدها لا بدّ من تحريكه" وينظر: المقتضب: ٢/ ٨٥ و٢/ ٢٦٨ وفيه:" فإنها تسقط منه لعلتين: إحداهما: لتحرك ما بعدها؛ لأنها إنما دخلت لسكونه، والعلة الأخرى: أنها زائدة" والأصول: ٣/ ٤٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٨١ و٤/ ١٩١ شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٦٠ وفيه:" يسقط جميع همزات الوصل" والارتشاف: ١/ ٣٦٤ وهمع الهوامع: ٣/ ٣٤٤.

(٢) بهذه الأمثلة مثل سيبويه، ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٣٣ و٣/ ٤٥٤.

(٣) ومما ينبغي ذكره هنا جمعا للفائدة وإكمالا للمسألة أن أبا حيان في الارتشاف: ١/ ٣٦٥ قال عن مذهبٍ لثعلب:" وذهب ثعلبٌ إلى أنه يقول في (اضطراب): أُضَيْرِيب، بإبقاء الهمزة وحذف الطاء؛ لأنها بدل من تاء الافتعال".

(٤) الكتاب: ٣/ ٤٤٩ والمقتضب: ٢/ ٢٣٥ والأصول: ٣/ ٥٤ وما بعدها وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٩٢ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢١٧ والارتشاف: ١/ ٣٦٢.

وقد يكون المحذوف فاء نحو: زنة وعدة، أوعينا نحو: مذ، أو لاما نحو: ابن واست ودم وحِر، فتقول: وُزينة وُوعيدة، ومُنيذ، وبُنيّ وسُتيهة ودُميّ وحُريح[١].

وتبيّن من هذه المسألة أنّ ما جرى فيه للمصغر هو أثر من آثار التصغير الصرفية في العربية.

الثانية والعشرون: ردّ حرف العلة إلى أصله.

من آثار التصغير في لغة العرب ردّ حرف العلة إلى أصله، وفي الكتاب " باب تحقير كل حرف فيه بدل. فإنك تحذف البدل، وتردّ الذي كان هو من أصل الحرف إذا حقّرته... فمن ذلك (ميزان) و(ميعاد) تقول: مُوَيزن، ومُوَيعيد"[٢].

وهذا وجه من آثار التصغير في العربية، حكاه النحويون عن العرب، وانتظروه من المستعمِل.

الثالثة والعشرون: لحاق تاء التأنيث بعض المصغرات.

ألحق العرب تاء التأنيث في " ما لا يُلبس من مؤنث عار منها، ثلاثي في الأصل وفي الحال، نحو: دار وسن وعين وأُذُن، وكذا إن عرضت ثلاثيته بسبب

---

(١) ينظر في هذه الأمثلة المصادر السابقة وينظر في (است) وحده: الكتاب: ٣/ ٤٥٠ والمقتضب: ١/ ٣٦٧ و٢/ ٩١ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢١٩ وفي (اسم) وحده: الكتاب: ٣/ ٤٥٤ والمقتضب: ١/ ٣٦٤ و٢/ ٢٦٨ والأصول: ٣/ ١٥٦ وشرح الملوكي لابن يعيش: ٤٠٥ وفي (حر) وحده: الكتاب: ٣/ ٤٥١ والمقتضب: ١/ ٣٦٨ وشرح الملوكي لابن يعيش: ٤٣١ والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور: ٣٩٨ .

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٥٧ وهذا أيضا في: المقتضب: ٢/ ٢٧٩ والأصول: ٣/ ٦٠ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٩٨ وفيه:" فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير" والتعليقة للفارسي: ٣/ ٣٠٧ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٠٥ وما بعدها وهمع الهوامع: ٣/ ٣٤٥.

التصغير، كـ: سماء، وحمراء وحبلى مصغرين تصغير الترخيم"[١] فيقال: دُوَيرة، وسُنينة، وعُيينة، وأُذَينة، وسُمَيّة، وحميرة، وحُبيلة.

وعودة تاء التأنيث إلى هذه المصغرات أثر ظاهر من آثار التصغير في العربية.

الرابعة والعشرون: زيادة حرف على ثنائي الوضع.

سعى النحويون إلى قياس قواعد التصغير في العربية على ما لم يُصغّره العرب، وكان من بين ما ذكروه سعيا منهم إلى تطبيق قواعد اللسان على كل شيء؛ الثنائي متى سُمّي به، نحو حسب أمثلة سيبويه: إنْ الجزاء، وأنْ الناصبة، وعنْ الجارة، فذهبوا جميعا إلى زيادة ياء عليها، وفي تقرير هذا قول سيبويه: " فتقول في تصغيرها: هذا عُنَيّ، وأُنَيّ، وذلك أن الحروف قد نقصت حرفا، وليس على نقصانها دليل من أيّ الحروف هو، فتحمله على الأكثر، والأكثر أن يكون النقصان ياء"[٢].

وذكر أبو حيان أن ابن مالك زاد على ما ذكره النحويون، وهو زيادة الياء، جواز تضعيف الحرف الثاني أيضا، وفي مذهبه يقول: " وزاد ابن مالك أنه يجوز أن يُضعّف الحرف الثنائي من جنسه، فتقول في (أفْ) مسمى به: أُفَيف"[٣].

وهذا أثر من آثار التصغير، ولكنه حسب بادئ الرأي عندي أثرٌ جلبه قياس النحوي ما لم يسمعه عن العرب على ما سُمع عنها، والله تعالى أعلم.

---

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٣٢٩ وما بعدها والتصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٣٢٣ وما بعدها وينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٣ والمقتضب: ٢/ ٢٣٨ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٢١ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٣٧ والارتشاف: ١/ ٣٧٦ وهمع الهوامع: ٣٤٧.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٥٤ ويُنظر: المقتضب: ١/ ٣٦٨ والأصول: ٣/ ٥٥ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢١٨ والارتشاف: ١/ ٣٦٣.

(٣) الارتشاف: ١/ ٣٦٨.

الخامسة والعشرون: أصل (آل).

جرى بين النحويين خلاف حول أصل الألف الثانية في (آل) أهي هاء أم واو؟ وهو خلاف متكئ حول أصل هذا اللفظ، وهو أصل فيه خلاف آخر، فذاهبٌ إلى أنّ أصله (أهل)، وذاهب، وهو يونس، أن أصله من (آل يؤول)، الأول يرى أصل الألف هاء، والثاني يراه واوا، وجمع الفراء بين القولين، فأجاز فيه الوجهين، وفي هذا يقول أبو بكر الأنباري نقلا عنه: " قال: ونرى أن أصله (أهل)... قال: وإن شئتَ جعلته مُسمّى بالآل الذي هو الشخص، قال: والعرب تُصغّره (أُوَيل) و(أُهَيل) "[(١)].

وكلا الرأيين في أصله كانت عمدتهما التصغير، فمن جعل ألفه هاء، احتج بالتصغير قائلا: " والذي يدل على أن أصل (آل) (أهل) قولهم في التحقير: أُهَيل "[(٢)].

ومن ذهب أنه من (آل يؤول) حكى أن العرب تُصغره على (أُويل) وهو المنسوب إلى يونس، وأجازه الفراء، وإن اختار الأول، وحكاه عن العرب كما تقدم[(٣)].

وإذا تجاوز البحث مسألة الترجيح، التي احتج لها الفراء على مذهبه في التجويز، واحتج ابن جني قائلا عن مذهبه: " والذي يدل على أن أصل (آل) (أهل)

---

(١) المذكر والمؤنث: ١/ ٥٩٤.

(٢) سر الصناعة: ١/ ١٠٥ ويُنظر: المخصص: ١٧/ ٢٤ وشرح الملوكي لابن يعيش: ٢٧٨ وابن عصفور في الممتع الكبير: ٢٣٠ وأبو حيان في الارتشاف: ١/ ٣٧١ وإذا كان ابن يعيش ذكر مذهب يونس فيه، فقد ترك ابن عصفور وأبو حيان نقل ذلك عنه، ولعلهما أُنسياه.

(٣) ينظر: شرح الملوكي: ٢٧٨ والممتع الكبير: ٢٣٠ ولابن سيده تفسير آخر لهذا المذهب، ذكره في المخصص: ١٧/ ٢٤ قائلا:" وبعضهم يقول: أُويل، يجعل الألف مجهولة الانقلاب، فيحملها على الواو؛ لأن انقلابها عنها أكثر، وهو مذهب سيبويه في الألف التي لا يُعرف ما انقلبت عنه" ولم يُشر ابن سيده في هذا الموضع إلى يونس وقوله وهو مَنْ هو!

قولهم في التحقير: أُهيل"[١] فهمّه الذي انتدب نفسه له أن يُظهر أثر التصغير في النحو والصرف، وهو هنا بارز في استشهاد أصحاب كلا القولين بالتصغير، وإن اختلف قولاهما، واختلفت دلالة سماعهما عن العرب.

السادسة والعشرون: المحذوف من (اسم).

مضى البصريون، ومن تبعهم وهم كثير، على أن (اسم) ممّا "ذهبت لامه، فكان أوله ألفا موصولة"[٢]. وذهب الكوفيون أن المحذوف منه الفاء، وأن أصله (وسم)[٣].

وفي هذه المسألة احتج البصريون بالتصغير على ما ذهبوا إليه، وحكوا جميعا في تصغيره (سُميّ) فقال سيبويه: " تقول: سُميّ"[٤].

ومع أنّه لم يظهر لي من كلام البصريين أنّهم يحكونه (التصغير) سماعا عن العرب، بل ظاهر قولهم الإحالة إلى القارئ "تقول" عند سيبويه، و"لقولك" عند المبرد، و"أنك تقول" عند أبي البركات الأنباري، وكل هذه النقول في هامش هذه الصحيفة، إلّا أن هذه المسألة واحدة من المسائل التي رأى النحوي فيها أن التصغير يُسعفه في نصرة مذهبه.

---

(١) سر الصناعة: ١/ ١٠٥.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٥٤ والمقتضب: ١/ ٣٦٤ و٢/ ٩٠ و٢٦٧ والأصول: ٣/ ١٥٦ والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦ وشرح الملوكي لابن يعيش: ٤٠٥.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ٦ وشرح الملوكي: ٤٠٥ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢/ ٢٥٨.

(٤) الكتاب: ٣/ ٤٥٤ والمقتضب: ١/ ٣٦٤ وفيه:" لقولك: بُني، وسُميّ.." والأصول: ٣/ ١٥٦ والإنصاف: ١/ ١٣ وفيه:" والوجه الثالث: أنك تقول في تصغيره: سُميّ، ولو كان مشتقا من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره: وُسيم".

السابعة والعشرون: أصل (إنسان).

جرى خلاف بين النحويين في (إنسان) وأصل مادته اللغوية، أُخذ من (أنس) أو اشتق من (ناس) فمن جعله من (أنس) كان وزنه عنده (فِعْلان) ومن رآه من (ناس) جعل وزنه (إفْعلان)[١].

احتج أصحاب القول الأول بتصغيره على (أُنيسيان) [٢] وهو تصغير، كما نقل صاحب اللسان، أخذ به العرب قاطبة[٣].

واعتمد القائلون بالثاني تصغيره على (نُويس) حجة لهم[٤] وذاك شيء حكاه سيبويه قائلا: " وليس من العرب أحدٌ إلا يقول: نُويس" وقصده في تصغير (ناس) لا (أُناس).

ورجح ابن يعيش الأول، وعزاه إلى سيبويه[٥].

وذهب الكسائي إلى أن (ناسَ) و(أنسَ) لغتان[٦]، ليست إحداهما أصلا للأخرى، وظاهر قوله، إن أصبتُ، أن (إنسانا) من (أنس) و(ناسا) من (ناس) فلا يُتخذ تصغير (ناس) على (نويس) حجة على أصل (إنسان) ويبقى فقط ما يقوله

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٧ والمقتضب: ١/ ١٧١ وفيه:" فإنما هو على وزن (غُراب) مشتق من (أنس) وإنسان فِعلان، وهذا واضح جدا" والأصول: ٣/ ٦٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ٢٢٦ وشرح الملوكي: ٣٦٣ ولسان العرب: مادة (أنس) ٦/ ١١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٧ والأصول: ٣/ ٦٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٢٢٦.

(٣) لسان العرب: ٦/ ١٠ وفيه:" لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره: أُنيسيان" ووزن هكذا (فعيليان).

(٤) ينظر: شرح الملوكي: ٣٦٣.

(٥) ينظر: السابق: ٣٦٣ وفيه:" والوجه الأول، وهو مذهب سيبويه".

(٦) ينظر: السابق: ٣٦٣.

النحويون قاطبة، من قول العرب: أُنيسيان، دليلا على أن هذا أصل (إنسان) والله تعالى أعلم.

ومتى عُدنا إلى ما كنا بنينا البحث عليه؛ وجدنا أن النحويين جعلوا التصغير دليلا لهم على أصل هذا اللفظ، وإن اختلفوا فيه، وتعددت مذاهبهم حوله، وهذا ما كان سدمُ البحث وصاحبه في تحرّي مادته وأفراده.

الثامنة والعشرون: الحذف من المصغر.

حكى النحويون جميعا أن العرب حين يجتمع في المصغر ثلاث ياءات نحو تصغير: عطاء، وأحوى على: عُطَيّ، وحُوَيّ؛ تحذف الياء الثالثة المتطرفة، وفيه قول سيبويه: " واعلم أنك إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف...، وذلك قولك في (عطاء): عُطيّ، وفي (قضاء): قُضي"[(١)].

ومثل ذلك كان قولهم في ألف التأنيث المقصورة، إذا كانت سادسة نحو: لُغَيّزى، أوسابعة نحو: بَرْدرايا، أوخامسة لم يتقدمها مدة نحو: قرقرى، فتقول في تصغيرهن: لُغيغيز، وبُريدر، وقُريقر[(٢)].

وهذا الحذف الذي مضت عليه العرب في لغته؛ جرّه التصغير، وحكم به.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٧١ والظاهر لي من قوله أن المحذوفة اللام، فيكون وزن (عُطيّ): فعيّ. وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٢٦ و٢٣٢ و٢٣٣ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤١٩ و٤٣٦ والمقتضب: ٢/ ٢٥٩ وما بعدها والأصول: ٣/ ٤٦ وما بعدها وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٨٣ وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/ ٢٤٤ وما بعدها والارتشاف: ١/ ٣٧٩ وما بعدها وأوضح المسالك: ٤/ ٣٢٨ وذكرتُ في المتن ما يجب حذفه، وأجاز النحويون حذف هذه الألف أو حذف المدة التي قبلها في نحو: حبارى.

التاسعة والعشرون: جواز التعويض في المصغر بعد الحذف.

كانت العرب حين تُصغّر كلمة، وتحذفُ منها، تُعوّض جوازا عن المحذوف ياء قبل الآخر، يقولون في نحو: مُقدّم: مُقَيْدِم، ومقيديم[١].

جواز التعويض حكاه النحويون عن العرب، ونسبوها إليها، والتعويض هو المذهب الذي اختاره ومال إليه يونس والخليل " والعوض قول يونس والخليل"[٢].

وهذا الذي رواه لنا سيبويه عن العرب، وعزا تقديمه على غيره إلى يونس والخليل، تبعه النحويون فيه بعده[٣].

وليس جواز هذا الحذف مطلقا، بل وضع النحويون لجوازه ضابطا، حدّثنا عنه الرضي قائلا: " يجوز لك التعويض منه بياء ساكنة قبل الآخر، إنْ لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضع، وإن كان كما في (احرنجام) فلا تقدر على التعويض؛ لاشتغال المحل بمثله"[٤].

وهذا الحذف، ومعه حال امتناعه، أمران نقلهما النحويون عن العرب، بان بأولهما أثر التصغير في صرف العربية، وذاك ما رام البحث وصاحبه بيانه والوقوف عليه.

---

(١) يُنظر الكتاب: ٣/ ٤٢٦ والأصول: ٣/ ٤٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٢٦ شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٧٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ١/ ٢٥٧ و٢/ ٢٤٩ وفيها " والعوض في جميع هذا جائز؛ لأنك حذفت منه" والأصول: ٣/ ٤٢ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٧٤.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٦٤.

الثلاثون: أشياء مفرد أم جمع؟

اتفق العرب على منع (أشياء) من الصرف، واختلف النحويون فيها، فذهب الخليل، وتبعه سيبويه، إلى أنّ فيها قلبا مكانيا، فأصلها (شَيْئاء) ووزنها (فَعْلاء) قُدّمت لامها (الهمزة الأولى) على فائها، فصارت (أشياء) ووزنها (لفعاء) [(١)].

وذهب الكسائي إلى أنها جمع قلة على وزن (أفعال) كـ: بيت وأبيات[(٢)].

واختار الأخفش الأوسط والفراء أنها جمع كثرة على (أَفْعلاء) كـ: بيّن وأبيناء[(٣)].

واحتُجّ بالتصغير على الأخفش والفراء، وفي هذا يقول المازني: " فسألته - يعني أبا الحسن - عن تصغيرها، فقال: العرب تقول: أُشَيّاء فاعلم، فيدعونها على لفظها. فقلتُ: فلِمَ لا رُدّت إلى واحدها، كما رُدّ (شعراء) إلى واحده؟ فلم يأت بمقنع"[(٤)].

ومراد المازني أن يُذكّر شيخه الأخفش أن قاعدة جمع الكثرة في التصغير أن يُردّ إلى مفرده، ثم يُجمع، وما دامت العرب صغّرته على لفظه؛ فهذه حجة بيّنة لمذهب الخليل وسيبويه[(٥)].

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٤/ ٣٨٠ والمقتضب: ١/ ١٦٨ والأصول: ٣/ ٢٩٨ و٣/ ٣٣٧ شرح الملوكي لابن يعيش: ٣٧٦ والممتع الكبير في التصريف: ٣٣٠ وشرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٩.

(٢) ينظر: شرح الملوكي: ٣٧٨ والممتع الكبير في التصريف: ٣٣٠ وشرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢٩ وفيه عن منع صرفه عند الكسائي" مُنع صرفه توهّما أنه كـ: حمراء".

(٣) ينظر: المقتضب: ١/ ١٦٨ ولم يذكر الفراء والأصول: ٣/ ٣٣٨ وحاله مع الفراء كحال شيخه وشرح الملوكي: ٣٧٧ وفيه النحويان وشرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٠ وفيه الرجلان.

(٤) المنصف: ٢/ ١٠٠وقول المازني أيضا في الأصول: ٣/ ٣٣٨ وشرح الملوكي: ٣٧٩ .

(٥) ينظر: المنصف: ٢/ ١٠٠و١٠١ وفيه:" يقول - يقصد المازني - يلزم أبا الحسن، إذا كانت (أشياء) =

وبهذه المسألة التي احتُج فيها بالتصغير تنتهي مسائل هذا البحث، الذي كانت غايته جمع ما كان للتصغير من أثر في نحو العربية وصرفها، والحمد لله تعالى أول القول وآخره.

=

عنده (أفعلاء) فأراد تحقيرها، وهي من أبنية الكثرة، أن يردها إلى واحدها، فيُحقرها ويجمعها بالألف والتاء فيقول: شُيَيئات...".

الخاتمة

الحمد لله الذي يسّر وأعان، وهو وحده المرجو أن ينفع بما قيل، ويكتب له القبول؛ فيجد المعنيّون بالعربية فيه لفتة جديدة وفكرة مفيدة، تكون جزاء لكاتبه الذي انكبّ عليه زمنا، وعاركه حينا.

قالوا قبلنا: الأعمال بخواتيمها، وهذه خاتمتي لهذا البحث، وأرجو مولاي سبحانه أن يُجري على قلمي خيرَ ما انتهيتُ إليه فيه، ويُعينَني على التذكير بخير ما تضمّنه.

بدا لي أولا: أنّ صرف العربية له أثرٌ في نحوها وقواعد تركيبها، وهو أثرٌ مفرّق في الأبواب النحوية، وفي مكنة باحثٍ غيري، كما صنعتُ مع التصغير، أن يُجرّد نفسه، إذا لم يُدرس ذلك، لدراسةٍ أكبر تجمع آثار الصرف وتستقري ما كان منها في ثنايا الأبواب.

وتراءى لي ثانيا: أنني لن أجد أثرا للنحو في أبواب الصرف وقضاياه، وما ذاك والله تعالى أعلم إلا لأنّ النحو في هيئته الموروثة تقوم أحكامه على العلاقات بين أجزاء الجملة، أو ما يُعرف بنظرية العامل، وليس ذا من الصرف أو مفهومه.

وترجح لي ثالثا: أنّ مصطلح (التصغير) - وإن كان أئمتنا المتقدمون ذكروا إلى جانبه مصطلح (التحقير) في مؤلفاتهم - أدقُّ وأدلُّ على الباب ومعانيه في العربية.

ووقفت رابعا مع متقدمي النحويين، الذين لم تصدر منهم جملة (التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها) بل آثروا الحديث عن ردّه كل لفظ على حِدَة، وكان وراءَ ذلك؛ أنّ هؤلاء العلماءَ نصّوا في مؤلفاتهم أنّ قضية ردّ التصغير الأشياء إلى أصولها لا تجري في كل حال ولا تمضي مع كل مثال، ورأيتُ أن إطلاق المقالة، كما هي عند بعض النحويين، يحمل لبْسا للمتعلم وإيهاما.

ورأيت خامسا: أنّ أثره، وإن كان البحث تناول مسائله بشيء من الإسهاب، يُمكن أن يُجمل فيُقال فيه:

كان له أثر في نقل لفظ من بناء إلى إعراب، ونقله من علامة إعراب إلى غيرها، وتحوّله من حال إلى حال كجواز الابتداء به بعد أن كان ذلك ممنوعا فيه، ومثله إبطال عمله بعد أن كان عاملا، وصرفه بعد أن كان ممنوعا، وعكس ذلك فيه، وكالحذف منه، والزيادة عليه، ولا أنسى إن نسيتُ الاحتجاج به والاستدلال على المذاهب به، فكل ذلك وغيرُه فيه.

وبدا لي من المهم التذكير بالسادس، وهو أنّ أثر التصغير قد يكون راجعا إلى لغة من لغات العرب؛ كما في الحديث عن (أمس) عند الحجازيين.

ووجدت سابعا؛ أنّ أثر التصغير قد يكون عائدا إلى مذهب من مذاهب النحويين؛ كما في الأسماء الستة، واسم الإشارة، وإعمال المصدر، واسم الفاعل، وصيغة المبالغة، وأفعل التعجب.

وأبصرت ثامنا؛ أنّ النحويين أحيانا يحتجون جميعا به، وإن اختلفوا في احتجاجهم به؛ كما في أصل (آل) وأصل (إنسان).

ومما مرّ بي، وهو التاسع، أنّ التصغير عند النحويين يُقرّب المصغر من الاسم، وهذه هي علة إبطال عمل المصدر والوصف.

ولم يبقَ إلا عاشر، وهو أنّني بهذا البحث قدّمتُ بين يدي أمثالي من دارسي العربية ما كان أساتذتنا الأولون فرّقوه، وأبرزت لهم ما كان للتصغير من أثر ودور، وتلك هي الثمرة التي حَدَتني، ووقفتْ معي، حتى أصبح البحث على صورته هذه.

تلك هي ثمار البحث، وإني وأنا أكتب آخر حروف البحث أمدّ يديّ داعيًا الله تعالى أن يجعل فيه خيرا، ويُحسن ختامي فيه، ويُصليَ على مَنْ كان بعده السببَ فيه، النبيّ العربيّ الذي لولا رسالته ما كانت هذه الدراسات وأمثالها!

المصادر والمراجع

[١] الأخفش، معاني القرآن، فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ١٤٠١ه.
[٢] الأشموني، حاشية الأشموني على الألفية، مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
[٣] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ه.
[٤] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ه.
[٥] ابن جني، سر الصناعة، حسن هنداوي، دار الفكر، دمشق، ١٤١٣ه.
[٦] ابن جني، المنصف، إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، وزارة المعارف العامة، إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٩ه.
[٧] الحريري، شرح ملحة الإعراب، بركات يوسف هبّود، بيروت، ١٤١٨ه.
[٨] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.
[٩] أبو حيان، التذييل والتكميل، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢ه.
[١٠] أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨ه.
[١١] أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥ه.
[١٢] ابن الخباز، توجيه اللمع، فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣ه.
[١٣] خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، دار الفكر.

[١٤] الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

[١٥] ابن الدهان، الغرة، كوبريلي، رقمها (١٤٩٥).

[١٦] المرادي، الجنى الداني، فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ه.

[١٧] ابن أبي الربيع، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢ه.

[١٨] الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ه.

[١٩] الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، حسن الحفظي ويحيى المصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧ه.

[٢٠] الزجاج، ما لا ينصرف، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠ه.

[٢١] الزجاجي، الجمل، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤ه.

[٢٢] الزجاجي، اللامات، مازن المبارك، دار الفكر، سورية، ١٤٠٥ه.

[٢٣] السجستاني، المذكر والمؤنث، حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، ١٤١٨ه.

[٢٤] ابن السراج، الأصول، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧ه.

[٢٥] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الرياض.

[٢٦] سيبويه، الكتاب، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٧٧م.
[٢٧] ابن سيده، شرح مشكل شعر المتنبي، محمد رضوان الداية، دار المقتبس، سورية، ١٤٤٢ه.
[٢٨] ابن سيده، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت.
[٢٩] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩ه.
[٣٠] السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤ه.
[٣١] السيوطي، همع الهوامع، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ه.
[٣٢] الشجري، أمالي ابن الشجري، محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣ه.
[٣٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ه.
[٣٤] الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٢٨ه.
[٣٥] الصبان، حاشية الصبان على الأشموني، مصطفى حسين أحمد، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
[٣٦] الصيمري، التبصرة والتذكرة، فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ه.
[٣٧] ابن عصفور، شرح الجمل، صاحب أبو جناح.

[٣٨] ابن عصفور، الممتع الكبير، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦م.

[٣٩] العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لخالد بن سعود العصيمي، ط الأولى، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٣ه.

[٤٠] ابن الضائع، شرح الجمل، وهو رسالة علمية مخطوطة، يحيى بن علوان البلداوي، جامعة الأزهر، ١٤٠٦ه.

[٤١] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ه.

[٤٢] العكبري، التبيين، عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١ه.

[٤٣] العكبري، شرح إيضاح أبي علي الفارسي، وهي رسالة علمية في مرحلة الدكتوراة أعدها عبد الرحمن الحميدي، وما زالت مخطوطة.

[٤٤] العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٤١٦ه.

[٤٥] الفارسي، الإغفال، عبد الله عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٤ه.

[٤٦] الفارسي، الإيضاح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ١٤١٦ه.

[٤٧] الفارسي، البصريات، محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥ه.

[٤٨] الفارسي، البغداديات، صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني، العراق.

[٤٩] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠ه.

[٥٠] الفارسي، الحلبيات، حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧ه.

[٥١] الفارسي، العسكريات، علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية، الأردن، ٢٠٠٢م.

[٥٢] الفارسي، المسائل الشيرازيات، حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ه.

[٥٣] الفاكهي، مجيب الندا في شرح قطر الندى، مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانية، عمّان، ١٤٢٩ه.

[٥٤] المبرد، المقتضب، محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩ه.

[٥٥] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ه.

[٥٦] المالقي، رصف المباني، ت: أحمد بن محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق.

[٥٧] ابن مالك، شرح التسهيل، عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ١٤١٠ه.

[٥٨] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠٢ه.

[٥٩] ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مجموعة محققين، دار السلام، مصر، ١٤٢٨ه.

[٦٠] ابن هشام، أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

[٦١] ابن هشام، شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان.

[٦٢] ابن هشام، شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

[٦٣] ابن هشام، مغني اللبيب، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ه.

[٦٤] الوراق، علل النحو، محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠ه.

[٦٥] ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

[٦٦] ابن يعيش، شرح الملوكي، فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣ه.

References

[1] Alakhfsh, M'eany Alqran, Fa'ez Fars, Almtb'eh Al'esryh, AL Kuwait, 1401h.

[2] Alashmwny, Hashyh Alashmwny 'ela Alalfyh, Mstfa Hsyn Ahmd, Almktbh Altjaryh, Meccah Almukarramah.

[3] Abw Albrkat Alanbary, Asrar Al'erbyh, Mhmd Shms Aldyn, Dar Alktb Al'elmyh, Beirut, 1418h.

[4] Abw Albrkat Alanbary, Alensaf Fy Msa'el Alkhlaf, Mhyy Aldyn 'ebd Alhmyd, Almktbh Al'esryh, Beirut, 1407h.

[5] Abn Jny, Sr Alsna'eh, Hsn Hndawy, Dar Alfkr, Damascus, 1413h.

[6] Abn Jny, Almnsf, Ebrahym Mstfa W'ebd Allh Alamyn, Wzarh Alm'earf Al'eamh_ Edarh Ehya' Altrath Alqdym, 1379h.

[7] Alhryry, Shrh Mlhh Ale'erab, Brkat Ywsf Hbwd, Beirut, 1418h.

[8] Abn Alhajb, Aleydah Fy Shrh Almfsl, Mwsa Bnay Al'elyly, Wzarh Alawqaf Walsh'ewn Aldynyh, Iraq.

[9] Abw Hyan, Altdyyl Waltkmyl, Hsn Hndawy, Dar Alqlm, Dmshq, 1422h.

[10] Abw Hyan, Artshaf Aldrb Mn Lsan Al'erb, Rjb 'ethman Mhmd, Mktbh Alkhanjy, Alqahrh, 1418h.

[11] Abw Hyan, Alnkt Alhsan Fy Shrh Ghayh Alehsan, 'ebd Alhsyn Alftly, M'essh Alrsalh, Beirut, 1405h.

[12] Abn Alkhbaz, Twjyh Allm'e, Fayz Zky Dyab, Dar Alslam, Alqahrh, 1423h.

[13] Khald Alazhry, Altsryh Bmdmwn Altwdyh, Dar Alfkr.

[14] Alkhwarzmy, Shrh Almfsl Fy Sn'eh Ale'erab Almwswm Baltkhmyr, 'ebd Alrhmn bn Slyman Al'ethymyn, Dar Alghrb Aleslamy, Beirut, 1990m.

[15] Abn Aldhan, Alghrh, Kwbryly, Rqmha.(١٤٩٥)

[16] Almrady, Aljna Aldany, Fkhr Aldyn Qbawh Wmhmd Ndym Fadl, Dar Alktb Al'elmyh, Beirut, 1413h.

[17] Abn Aby Alrby'e, Alkafy Fy Alefsah 'en Msa'el Ktab Aleydah, Fysl Alhfyan, Mktbh Alrshd, Riyadh, 1422h.

[18] alrdy, shrh shafyh abn alhajb, mhmd nwr alhsn wmhmd alzfzaf wmhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, dar alktb al'elmyh, byrwt, 1402h.

[19] alrdy, shrh alrdy lkafyh abn alhajb, hsn alhfzy wyhya almsry, aledarh al'eamh llthqafh walnshr bjam'eh alemam mhmd bn s'ewd, almmlkh al'erbyh als'ewdyh, 1417h.

[20] alzjaj, ma la ynsrf, hda mhmwd qra'eh, mktbh alkhanjy, alqahrh, 1420h.

[21] alzjajy, aljml, 'ely twfyq alhmd, m'essh alrsalh, byrwt, 1404h.

[22] alzjajy, allamat, mazn almbark, dar alfkr, swryh, 1405h.

[23] alsjstany, almdkr walm'enth, hatm salh aldamn, dar alfkr, dmshq, 1418h.

[24] abn alsraj, alaswl, 'ebd alhsyn alftly, m'essh alrsalh, byrwt, 1407h.

[25] alshyly, nta'ej alfkr fy alnhw, mhmd ebrahym albna, dar alryad, alryad.

[26] sybwyh, alktab, 'ebd alslam harwn, mktbh alkhanjy, msr, 1977m.

[27] abn sydh, shrh mshkl sh'er almtnby, mhmd rdwan aldayh, dar almqtbs, swryh, 1442h.

[28] abn sydh, almkhss, dar alktb al'elmyh, byrwt.

[29] alsyrafy, shrh ktab sybwyh, ahmd hsn mhdly w'ely syd 'ely, dar alktb al'elmyh, byrwt, 1429h.

[30] alsywty, alashbah walnza'er fy alnhw, fayz trhyny, dar alktab al'erby, byrwt, 1404h.

[31] alsywty, hm'e alhwam'e, ahmd shms aldyn, dar alktb al'elmyh, byrwt, 1418h.

[32] alshjry, amaly abn alshjry, mhmwd altnahy, mktbh alkhanjy, alqahrh, 1413h.

[33] alshlwbyn, shrh almqdmh aljzwlyh alkbyr, trky bn shw al'etyby, m'essh alrsalh, byrwt, 1414h.

[34] alshatby, almqasd alshafyh fy shrh alkhlash alkafyh, mjmw'eh mhqqyn, m'ehd albhwth al'elmyh wehya' altrath aleslamy, mkh almkrmh, 1428h.

[35] alsban, hashyh alsban 'ela alashmwny, mstfa hsyn ahmd, almktbh altjaryh, mkh almkrmh.

[36] alsymry, altbsrh waltdkrh, fthy ahmd mstfa, dar alfkr, dmshq, 1402h.

[37] abn 'esfwr, shrh aljml, sahb abw jnah.

[38] abn 'esfwr, almmt'e alkbyr, fkhr aldyn qbawh, mktbh lbnan, byrwt, 1996m.

[39] al'esymy, alqrarat alnhwyh waltsryfyh lmjm'e allghh al'erbyh balqahrh lkhald bn s'ewd al'esymy, t alawla, dar altdmryh, alryad, 1423h.

[40] abn alda'e'e, shrh aljml, whw rsalh 'elmyh mkhtwth, yhya bn 'elwan albldawy, jam'eh alazhr _ 1406h.

[41] abn 'eqyl, almsa'ed 'ela tshyl alfwa'ed, mhmd kaml brkat, dar alfkr, dmshq, 1400h.

[42] al'ekbry, altbyyn, 'ebd alrhmn al'ethymyn, mktbh al'ebykan, alryad, 1421h.

[43] al'ekbry, shrh eydah aby 'ely alfarsy, why rsalh 'elmyh fy mrhlh aldktwrah a'edha 'ebd alrhmn alhmydy, wma zalt mkhtwth.

[44] al'ekbry, allbab fy 'ell albna' wale'erab, 'ebd alelh nbhan, dar alfkr alm'easr, dmshq, 1416h.

[45] alfarsy, aleghfal, 'ebd allh 'emr alhaj ebrahym, almjm'e althqafy, alemarat al'erbyh almthdh, 1424h.

[46] alfarsy, aleydah, kazm bhr almrjan, 'ealm alktb, 1416h.

[47] alfarsy, albsryat, mhmd alshatr ahmd, mtb'eh almdny, alqahrh, 1405h.

[48] alfarsy, albghdadyat, slah aldyn 'ebd allh, mtb'eh al'eany, al'eraq.

[49] alfarsy, alt'elyqh 'ela ktab sybwyh, 'ewd hmd alqwzy, mtb'eh alamanh, alqahrh, 1410h.

[50] alfarsy, alhlbyat, hsn hndawy, dar alqlm, dmshq, 1407h.

[51] alfarsy, al'eskryat, 'ely jabr almnswry, aldar al'elmyh aldwlyh, alardn, 2002m.

[52] alfarsy, almsa'el alshyrazyat, hsn hndawy, knwz eshbylya, almmlkh al'erbyh als'ewdyh, 1424h.

[53] alfakhy, mjyb alnda fy shrh qtr alnda, m'emn 'emr mhmd albdaryn, aldar al'ethmanyh, 'eman, 1429h.

[54] almbrd, almqtdb, mhmd 'ebd alkhalq 'edymh, wzarh alawqaf _ almjls ala'ela llsh'ewn aleslamyh, alqahrh, 1399h.

[55] abn mnzwr, lsan al'erb, dar sadr, byrwt, 1414h.

[56] almalqy, rsf almbany, t: ahmd bn mhmd alkhrat, mjm'e allghh al'erbyh, dmshq.

[57] abn malk, shrh altshyl, 'ebd alrhmn alsyd wmhmd bdwy almkhtwn, hjr lltba'eh walnshr, aljyzh, 1410h.

[58] abn malk, shrh alkafyh alshafyh, 'ebd almn'em ahmd hrydy, dar almamwn lltrath, mkh almkrmh, 1402h.

[59] nazr aljysh, tmhyd alqwa'ed bshrh tshyl alfwa'ed, mjmw'eh mhqqyn, dar alslam, msr, 1428h.

[60] abn hsham, awdh almsalk, mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, dar alfkr, byrwt.

[61] abn hsham, shrh shdwr aldhb, mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, dar alfkr, lbnan.

[62] abn hsham, shrh qtr alnda, mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, dar alfkr.

[63] abn hsham, mghny allbyb, mhmd mhyy aldyn 'ebd alhmyd, almktbh al'esryh, byrwt, 1407h.

[64] alwraq, 'ell alnhw, mhmd jasm mhmd aldrwysh, mktbh alrshd, alryad, 1420h.

[65] abn y'eysh, shrh almfsl, 'ealm alktb, byrwt.

[66] abn y'eysh, shrh almlwky, fkhr aldyn qbawh, almktbh al'erbyh, hlb, 1393h.